

تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة

الدكتور حسين طلال مقلد

المعهد الوطني للإدارة العامة

الملخص

بعد أربعة عقود في غرفة انتظار الاتحاد الأوروبي، افتتحت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد في الثالث من تشرين الأول 2005، وفقاً لإطار العمل التفاوضي المشترك الذي ينص على أن هذه المفاوضات "مفتوحة النهاية" ما يجعل نتيجتها غير مضمونة .

وتواجه تركيا العديد من المحددات في مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، منها على سبيل المثال: المشكلة القبرصية، والمشكلة الأرمنية، كونها دولة ذات غالبية مسلمة فضلاً عن مشاكل لها علاقة بالديمقراطية. وقد تبنت تركيا العديد من الإصلاحات وغيرت نظامها السياسي والعلماني بما يتناسب وقيم الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى هناك العديد من الإيجابيات لانضمام تركيا إلى الاتحاد التي يمكن للاتحاد الاستفادة منها في حال حصولها على العضوية في الاتحاد. وسنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على كل ما يتعلق بهذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي - تركيا - محددات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي - إيجابيات انضمام تركيا إلى الاتحاد.

أهمية البحث وأهدافه: الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على تطور العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ودراسة محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد، وقدرة صانع القرار التركي على تذليل العقبات عبر إنجاز الإصلاحات في مختلف المجالات، وانعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد على الاتحاد الأوروبي.

منهج البحث (طريقته): سوف نتبع في أثناء البحث المنهج التحليلي عبر تحليل بيانات الاتحاد الأوروبي، والسياسات التركية من خلال المنهج الوصفي والتاريخي .

خطة البحث:

يقسم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن خاتمة تضمنت الخيارات المطروحة لانضمام تركيا إلى الاتحاد وتأثير هذا الانضمام على العرب ويقسم البحث إلى:

المبحث الأول - المسيرة التركية للانضمام إلى الاتحاد وشروط الانضمام.

المطلب الأول: المراحل التاريخية في انضمام تركيا إلى الاتحاد

المطلب الثاني: مسار التفاوض وشروط الانضمام

المطلب الثالث: دور حزب العدالة والتنمية التركي في تدليل العقبات أمام العضوية التركية في الاتحاد.

المبحث الثاني - محددات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:

المطلب الأول: محددات جغرافية وسياسية تاريخية

المطلب الثاني: محددات تركية

المطلب الثالث: محددات أوروبية

المبحث الثالث - انعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول - تأثير انضمام تركيا في المؤسسات الأوروبية (البرلمان الأوروبي نموذجاً)

المطلب الثاني: تأثير انضمام تركيا في التحالفات ضمن الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: تأثير الرأي العام التركي على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد)

المطلب الرابع: إيجابيات انضمام تركيا إلى الاتحاد.

الخاتمة

مقدمة:

تعدّ مسيرة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي شائكة وطويلة، ومازالت إلى اليوم مليئة بالألغام والعقبات على الرغم من مرور أربعة عقود.

فتركيا واليونان كانتا أول دولتين توقعان اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فبينما وقعت اليونان اتفاقية الشراكة في 1961، نرى إنّ تركيا وقعتها عام 1963 وكلتا الاتفاقيتين منحتا الدولتين إمكانية الدخول في عضوية الاتحاد طبقاً لمعايير معينة عندما يتم تحقيقها فضلاً عن معاهدة روما. وهكذا انضمت اليونان إلى عضوية الاتحاد عام 1981، ومازالت تركيا تغرد خارج الاتحاد على الرغم من تقدمها بطلب انضمام آخر إلى الاتحاد عام 1987.

وإلى يومنا هذا، مازال الصراع مستمراً بين فريقين في الاتحاد، فريق يرى أنّ توسع الاتحاد الأوروبي باتجاه تركيا سيهدد أمن أوروبا وهويتها، وسيضيف عبئاً اقتصادياً مترتباً على الانضمام، وفريق آخر يعدّ أنّ وجود تركيا داخل الاتحاد هو عامل قوة للاتحاد وبقائها خارج الاتحاد هو عامل ضعف، فمن الأفضل أن تكون هناك تركيا قوية تشكل منفذاً للاتحاد نحو العراق وإيران وسورية.

المبحث الأول - المسيرة التركية للانضمام إلى الاتحاد وشروط الانضمام**المطلب الأول - المراحل التاريخية في انضمام تركيا إلى الاتحاد: مرت العلاقات التركية الأوروبية بالمحطات الآتية:**

1. بروتوكول أنقرة: الذي تم توقيعه عام 1963، والذي لحظ العضوية الكاملة في الاتحاد، في مرحلة حرجة كانت تركيا تعاني من الانقلابات العسكرية واستنثار الجيش بالسلطة. ويؤهل هذا النوع من الاتفاقات الدولة الطرف فيه للحصول على العضوية المستقبلية في الاتحاد، أي أنه مرحلة تستهدف مساعدة الدولة التي تقدمت بطلب العضوية لتكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الاتحاد.¹

¹ محمد مصطفى كمال - فؤاد نهرا - صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية - الأوروبية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت آب 2001 - ص 34

2. العضوية في الاتحاد الجمركي: وقعت تركيا والاتحاد الأوروبي في السادس من آذار 1995، وقد أنجز مجلس الشراكة الأوروبية التركية الاتفاق على انضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي، وتم قبول تركيا في كانون الأول 1996، وتوقيع هذا الاتفاق على بلوغ مستوى أعلى من العلاقات.

3. قمة هلسنكي 10-12 كانون الأول 1999: وهي بداية مرحلة الأوربية في تركيا، مع منح تركيا وضع العضو المرشح للانضمام إلى الاتحاد، وبدأت بعدها المطالب الأوروبية وقد أصدرت اللجنة الأوروبية تقارير سنوية تنتقد بعض الإجراءات التركية في مجال حقوق الإنسان، وطالبت أنقرة بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات نذكر منها²:

أ- التمكين القانوني لحرية التعبير وتأسيس الروابط والأحزاب.

ب- اتخاذ الإجراءات القانونية والعملية لمحاربة التعذيب في السجون.

ت- إلغاء عقوبة الإعدام .

ث- رفع العقوبات التي تحظر استخدام لغات غير التركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس.

ج- تدريب موظفي السجون والقضاة والمدعين العامين على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

وأدى البرلمان الأوروبي دوراً متنامياً خلال التسعينيات من القرن الماضي في إدانة ما وصفه بالانتهاكات التركية وهي:

• إدانة ما وصفه بالانتهاكات المتعددة للحرية السياسية .

• دعم الحقوق الثقافية للأكراد .

• إدانة تنفيذ حكم الإعدام في تركيا، ما أسهم بإنقاذ عبداً لله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المحظور .

4. قمة نيس 4-6 كانون الأول 2000: أشارت معظم تقارير المفوضية الأوروبية منذ كانون الأول 1989 حتى الإعلان الذي صدر عن قمة نيس إلى دوافع ثقافية وسياسية تحول دون انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي³ .

² لقمان عمر النعيمي -تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام -مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - 2007 ص 25

³ عمرو الشويكي -استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية -السياسة الدولية العدد 157 تموز 2004 -المجلد 39-ص93

وفي قمة نيس ونظراً إلى تحسن الأجواء بين الجانبين، صادق المجلس الأوروبي على "وثيقة شراكة الانضمام" التي مثلت الحد الأدنى من الشروط الأولية، وحددت القمة الأهداف المتوسطة المدى التي يجب على تركيا أن تنجزها لنيل العضوية، وقبلت تركيا هذه الشروط ما دفع الاتحاد في منتصف كانون الأول 2001 إلى منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للتشريع.

5. تقرير بروكسل: أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً في 6 تشرين الأول 2004 في بروكسل أشادت فيه بالتقدم التركي الهائل في عملية الإصلاح السياسي، والتزامها بمعايير كوبنهاغن. وقد أبدت اللجنة بعض التحفظات، فقد رأى التقرير أن "عدم التراجع عن عملية الإصلاح وتنفيذها يجب التأكيد منه على مدى أطول". وركز التقرير على ضرورة أن تواصل السلطات التركية الحوار مع المجتمع المدني، هذه التحفظات جعلت اللجنة تترك لتقدير القمة الأوروبية المنعقدة يومي 16 و17 كانون الأول 2004 تحديد موعد بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الذي حددته القمة في الثالث من شهر تشرين الأول 2005.⁴

6. قمة بروكسل 16 و 17 كانون الأول 2004: وقد اتخذت هذه القمة قراراً تاريخياً لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في الثالث من تشرين الأول 2005. وتضمن البيان النقاط التالية:

- أ- الترحيب بالتقدم الذي حققته تركيا في ملف الإصلاح، والتأكيد مجدداً على التصميم على السماح لها بالانضمام إلى الأسرة الأوروبية، وهو على ثقة بأنها ستواصل عملية الإصلاح لهذه الغاية.
- ب- حذر الاتحاد تركيا من محاولة انتهاك مبادئ الاتحاد الأساسية، فإن المفوضية قد تقوم بنفسها أو بطلب من ثلث الأعضاء على الأقل بإصدار توصية تتعلق بتعليق عملية المفاوضات وستتقترح شروطاً لاستئنافها.

وقد وصف أردوغان من بروكسل هذا "بعد وعد كوبنهاغن عام 2002 ها أننا صدقنا الوعد وأنجزنا تغييرات اجتماعية كبرى سماها بعضهم الثورة الصامتة".⁵ وانعكس قرار المجلس الأوروبي في عدد من التوصيات التي أعدها المفوض الأوروبي أولي ريهن وتمحورت حول:

⁴ جان ماركو -تركيا وأوروبا.. حانت ساعة الحقيقة- السياسة الدولية -العدد 159 -كانون الثاني 2005 -المجلد 40 ص52

⁵ الجزيرة نت -تركيا والعلاقة مع أوروبا -لقاء مع رجب طيب اردوغان -2005/1/2

- أ - الهدف الأساسي من المفاوضات سيكون هو عضوية تركيا في الاتحاد.
- ب - في نهاية مرحلة التفاوض، على تركيا أن تكون قد التزمت بمعايير كوبنهاغن جميعها.
- ت - مفاوضات دخول تركيا ستكون مبرمجة وفقاً لمؤتمر حكومي يضم أعضاء الاتحاد وتركيا، هذا ما أكده خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، عقب قرار القمة بقوله: "إن الاتحاد الأوروبي قد فتح أبوابه أمام تركيا لبدء المفاوضات معها بشأن انضمامها إلى الاتحاد، لكن ذلك لا يعني دخول تركيا إلى عضوية الاتحاد، فقد تستمر المفاوضات حتى عام 2015 إلى حين استيفاء تركيا شروط الانضمام".⁶

7. اجتماع لوكسمبورغ في 3 تشرين الأول 2005: وقد وضع "وثيقة إطار المفاوضات" وتتضمن 35 فصلاً يتناول مناحي الحياة دون استثناء، على صعيد الإدارة وحرية حركة السلع والخدمات المالية والطاقة والسياسة الخارجية والمحاكم والأغذية والإحصاء والثقافة والتعليم والصناعة وصيد الأسماك والجمارك والسياسة الإقليمية والمرأة وغيرها.. دون تحديد مدة زمنية لانتهاء المفاوضات، وقد تم فتح عشرة فصول آخرها فصلان حول قانون الشركات وقانون الملكية الفكرية في 16/6/2008 في قمة لوكسمبورغ⁷، ويرى المراقبون أن أربعة منها سوف تكون صعبة وهي الزراعة والتعليم والعدالة وحقوق الإنسان، فالتأثيرات في مجال الزراعة سوف تكون الكبرى لأن عدد المزارعين كبير في تركيا وسوف ينعكس ذلك على المجتمع وعلى الأسرة. ونرى أن هذه الفصول تارة تفتح وتارة تجمد كما حصل في تشرين الأول 2005 بسبب عدم اعتراف تركيا بقبرص، وفي 25 حزيران 2007، عندما رفض ساركوزي فتح الفصل المتعلق بالاقتصاد والسياسة النقدية، وهذا يعني أن مسيرة تركيا في التفاوض حول الفصول ستكون صعبة وستخضع للعديد من الظروف منها:

- مزاجية الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد، ووضعها الفيتو على فتح بعض الفصول.
- صعوبة تطبيق العديد من المعايير المتعلقة بالفصول، وهذا ما أظهرته القراءة الأولى من قبل المفوضية الأوروبية للفصول (انظر الملحق في نهاية البحث).
- عدم وضع فترة لانتهاء من تطبيق هذه الفصول، ما يعني أن العملية ستكون "مفتوحة".

⁶ لقمان عمر النعيمي - تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية -

⁷ www.xinhuanet.com 18-6-2008

المطلب الثاني - مسار التفاوض وشروط الانضمام:

تجرى مفاوضات الانضمام بين كل دولة مرشحة والمفوضية التي تمثل الاتحاد. ويجري مسار الانضمام وفقاً للمادة 49 من معاهدة ماستريخت التي جاء فيها: "تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية، إذ تعلن الأخيرة ما إذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد تستجيب لمعايير كوينهاغن السياسية والاقتصادية أم أن هذه المعايير كانت بعيدة المنال بالنسبة إليها. وفي حال استجابت الدولة المذكورة لهذه المعايير تقرر المفوضية بأهلية هذه الدولة للانضمام. تعرض هذه القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء، ويتمتع بصلاحيات تفريرية. يصدر قرار عضوية الدولة الجديدة بالإجماع، بحيث يؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة على الأقل إلى تعطيل القرار. وفي مرحلة ثالثة يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي الذي يصوت عليه بأغلبية عدد نوابه وليس بأغلبية الأصوات. لا يكون قرار قبول عضوية الدولة المرشحة نافذاً إلا إذا صادقت عليه كل الدول الأعضاء وفقاً للآليات القانونية للتصديق على المعاهدات الدولية. لهذه الصيغة الإجرائية، وضعت قمة كوينهاغن عام 1993 ما يسمى بمعايير كوينهاغن السياسية، وهي مجموعة معايير سياسية، وأصبحت فيما بعد محددات ثابتة للعضوية، ومن أبرز تلك المعايير:

أ- وجود مؤسسات ديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

ب- تبني معايير اقتصاد السوق، والقدرة على تحمل متطلبات المنافسة وتقلبات الأسواق الأوروبية.

ت- القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية، بما في ذلك المساعدة في تحقيق أهداف الاتحاد. وأن تتوافر لديها إدارة عامة قادرة على تطبيق قوانين الاتحاد وإدارتها في الممارسة.

ث- احترام المكاسب الشعبية والجماعة الأوروبية التي تفصل القواعد الموضوعية أوروبياً فيها.

وفضلاً عن معايير كوينهاغن هناك الشروط القانونية، فحسب معاهدة ماستريخت: "كانت الوحدة الأوروبية على الدوام عملية سياسية واقتصادية مفتوحة أمام الدول الأوروبية المستعدة للتوقيع على المعاهدات التأسيسية وتقبل بتطبيق القانون الأوروبي بأكمله. المادة 237 من معاهدة روما يمكن لأية دولة أن تتقدم بطلب للانضمام إلى المجموعة". وتضيف المادة (F) من معاهدة ماستريخت أن على الدول الأعضاء أن تكون ذات "أنظمة حكم... مؤسسة على مبادئ الديمقراطية".⁸

⁸ المرجع السابق

واليوم تطلب أوروبا من تركيا قبول شروط العضوية التي وضعت في كوبنهاغن، كما يجب عليها أن تقبل عشرين ألف قانون أوروبي وتطبيقها في مجتمعتها.

وسيكون قرار قبول تركيا قرارا بالإجماع الكامل. وفضلاً عن هذه الفصول هناك موضوعات سياسية تشكل حساسية لتركيا وهي:

أ - الاعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حل لمشكلة الجزيرة .

ب - الاعتراف بحصول إبادة أرمنية عام 1915 .

ت - الاعتراف بالبطيركية الأرثوذكسية في اسطنبول على أنها مسكونية عالمية وليست خاصة بأرثوذكس تركيا.

ذكرت وثيقة مفاوضات العضوية أن العضوية مرتبطة بقدرة الاتحاد على هضم تركيا في الاتحاد من ناحية عدد السكان، وما يترتب على ذلك من تفرعات.. فتركيا أشبه بسمكة كبيرة غير قابلة للبلع بلقمة واحدة.

وخلال مدة المفاوضات التي قد تستغرق سنوات، تحصل الدولة المرشحة على مساعدات من الاتحاد بغية تسهيل مواكبتها للاتحاد اقتصادياً. ففي عملية التوسع التي شملت عشرة بلدان عام 2004، خصصت حزمة من المساعدات بقيمة 41 مليار يورو تهدف بشكل أساسي إلى تمويل المشاريع الهيكلية التي تمكن الأعضاء الجدد من الوفاء بالتزامات العضوية.⁹

المطلب الثالث - وصول حزب العدالة والتنمية ومرحلة التقدم:

إن وتيرة الإصلاح على الطريق الأوروبي، بلغت ذروتها مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في انتخابات 2002/10/3 ، ويعود ذلك إلى¹⁰:

أ - رغبته في أن يتخلص من النظام العسكري العلماني المتشدد الذي حكم تركيا ثمانية عقود.

ب - العضوية التركية في الاتحاد تعني نظام حريات وحقوق إنسان وديمقراطية.

⁹ أوروبا في اثني عشر درساً -الدرس الثالث -التوسع وسياسة الجوار -بعثة المفوضية الأوروبية

www.delsyr.ec.europa.eu/ab/Europe-in-12-lessons

¹⁰ww.Lebarmy.gov.lb مجلة الجيش -العدد 245 - تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الآخر -حوار مع

د.محمد نور الدين

ت- لحزب العدالة والتنمية تصور مختلف عن العلمانيين لدور تركيا في العالم، وهم يسعون وراء أن تكون تركيا قوة إقليمية ودولية في أوروبا والعالم الإسلامي. وهذا غير ممكن تحقيقه إلا بالعضوية الأوروبية.

ث- إن 11 أيلول فرض خريطة تفكير جديدة، دفعت بقيادة "حزب العدالة والتنمية" لإيجاد مكان لتركيا المسلمة خارج دوائر التوتر والاضطراب، والمشكلات المذهبية المزمنة، والتخلف الاقتصادي.

ج- عضوية تركيا في الاتحاد سترفع من مستوى الرفاهية للمجتمع التركي، وستطلق ديناميات اقتصادية هائلة، وتردم الهوة الإيمانية بين المناطق، فضلاً عن تأسيس مواطنة متكافئة، وتعطل النزاعات العرقية والمذهبية.

ح- عضوية تركيا في الاتحاد ستحسن صورة تركيا في المجتمع الدولي والعالم الإسلامي وستجعل دور تركيا محورياً وأساسياً في المنطقة والعالم.

أدت السياسات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية إلى تحسن الأجواء التركية الأوروبية، فقد صادق الحزب في 30 تموز 2003 على حزمة من الإصلاحات عرفت بالحزمة السابعة أهمها، تعجيل إجراءات التحقيق، وتشديد العقوبات في حالات التعذيب، ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وإلغاء جرائم الرأي، وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية لتسهيل إجراءات الإشهار، ومنح الأقليات حق التعلم بلغاتها¹¹، وإلغاء محاكم أمن الدولة سيئة السمعة، وحماية الأقليات، ومنح الأكراد المزيد من الحريات، وإحكام قبضة المدنيين على الجيش، وتقليص دوره في الحياة السياسية، ووضع ميزانيته تحت الرقابة البرلمانية، وتعزيز الديمقراطية¹².

ونصت التعديلات على تغيير تركيبة مجلس الأمن القومي، والحد من الوجود العسكري فيه، فتحول دوره إلى دور استشاري، وليس مرجعية عليا مثلما كان عليه الحال قبل التعديلات، وأصبح الأمين العام له يعين من قبل رئيس الوزراء شرط أن يحظى بموافقة رئيس الجمهورية. وبات من الممكن أن يكون رئيس المجلس من الشخصيات السياسية وليس من المنتمين للمؤسسة العسكرية وخصوصاً

¹¹ تم تعديل مواد دستورية شملت 27 مادة تسمح باستخدام لغات غير تركية، مثل الكردية والعربية وفي الإعلام والنشر، مما يتيح الفرصة لإنشاء محطات للثبث الإذاعي والتلفازي وإصدار صحف باللغتين العربية والكردية.

¹² باتريك سيل -تركيا تجتاز عقبة على الطريق إلى أوروبا- المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب 1425/11/9هـ - الشرق الأوسط

رئيس الأركان¹³، ونصت التعديلات على عقد اجتماعات المجلس مرة كل شهرين بعدما كانت تعقد مرة كل شهر. كما وضع الحزب ثلاثة خطوط حمراء على التعصب القومي حسب تعبير رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وهي¹⁴:

أ- القومية المرتكزة على العرق.

ب- القومية الإقليمية: أي عدم التفرقة بين شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها والقيام باستثمارات في مختلف المناطق للقضاء على الفوارق بين الأقاليم .

ت- القومية الدينية: وتعني عدم التسامح مع أي تفرقة على أساس الدين والمذهب.

وعلى الصعيد الاقتصادي تمكن الحزب من تحقيق قفزات هائلة إلى الأمام في مجال الصناعة والسياحة والتعليم والخدمات، وإعادة إرساء استقرار نسبي للأسعار وتحقيق نمو سنوي بنسبة ستة في المئة منذ أربع سنوات، ما جعل الاقتصاد التركي يتطور بوتيرة أسرع من معدل النمو العالمي الذي يبلغ خمسة في المئة، وتم جذب استثمارات أجنبية قيمتها 55 بليون دولار، في الأعوام الأربعة الماضية.¹⁵ وأعلن البنك المركزي التركي بعدم حاجة تركيا إلى قروض صندوق النقد الدولي وتم تحقيق معدلات نمو عالية وارتفع مستوى متوسط دخل الفرد بشكل ملحوظ وشهدت الطبقة الوسطى ازدهاراً ملموساً وتمت السيطرة على معدلات تضخم العملة التركية من أكثر من 70% عام 2002 إلى نحو 7% فقط عام 2007، والمحافظة على سعر صرف العملة التركية والحد من تفشي مظاهر الرشوة والفساد.

وتعود هذه الإنجازات إلى برامج حزب "العدالة والتنمية" الاقتصادية وحسن الإدارة الذي يتمتع به قادته، فضلاً عن القوى الكامنة للاقتصاد التركي، غير الريعي، وغير النفطي، وفي حركية طبقة الصناعيين ورجال الأعمال والمتعهدين المعروفين بـ "تمور الأناضول" من الصناعيين والتجار الأتراك الذين يبرزون في السوق الأوروبية والعالمية، والذين ينتمون إلى المنطقة الوسطى الأكثر فقراً في تركيا¹⁶. فضلاً عن القدرة على الاستفادة القصوى من الحوافز التي قدمتها المجموعة الأوروبية والنجاح في استخدام الاستثمارات الأجنبية¹⁷.

¹³ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - التقرير الإستراتيجي العربي - العلاقات التركية-العربية. www.ahram.org.eg/acpss

¹⁴ الجزيرة نت - تركيا والعلاقة مع أوروبا - لقاء مع رجب طيب أردوغان

¹⁵ جانكيز أكثر - تركيا وهويتها السياسية المتنازعة - جريدة الحياة 2008/7/3 نقلًا عن الفالينشال تايمز 2008/6/25

¹⁶ غي سورمان - الليبرالية تعمل جيداً في أرض الإسلام - النهار - 2007/7/31 (نقلًا عن الفيغارو الفرنسية).

¹⁷ محمد الاتاسي - الهوية التي تفصلنا عن النموذج التركي - النهار 2007/7/31

ومن المتوقع أن تسجل الثروة الفردية في تركيا زيادة بنسبة عشرين في المئة بين 2004 و2008¹⁸.

بدوره رحب الاتحاد الأوروبي بوصول حزب العدالة والتنمية، فقد صرح خافيير سولانا، ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بأن من الخطأ اتخاذ قرارات أو الإدلاء بتصريحات على أساس الطبيعة الإسلامية لحزب ما، واعتبر أن الحكومة التركية المقبلة ينبغي تقييمها على أساس ما ستفعله، لكن الاتحاد الأوروبي يجب أن يمنحها الثقة من حيث المبدأ.

وبعد وصول غل إلى الرئاسة أعرب رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو عن تفاؤله حيال وصول غل للرئاسة: «هذا يتيح فرصة لمنح عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قوة دافعة جديدة ومباشرة وإيجابية من خلال تحقيق تقدم في عدد من المجالات المهمة»¹⁹.

وتبقى مهمة الحزب منحصرة في متابعة نجاحاته وترسيخها في المسائل الآتية:

- أ- سيادة القانون والديمقراطية.
- ب- متابعة التقدم في حزمة الإصلاحات الطموحة التي يقودها.
- ت- النجاح في تحقيق حل للقضية القبرصية من خلال المفاوضات.
- ث- متابعة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الحالي الذي يضمن نمواً عالياً للاقتصاد التركي.
- ج- متابعة المسيرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- ح- تحديد العلاقة بين العسكر والمواطنين.
- خ- التقدم في مجال دعم حقوق الأقليات والثقافات الأخرى.
- د- اتخاذ معايير صارمة ضد الفساد في المؤسسات التركية.
- ذ- التقدم في مجال حقوق الإنسان، فقد جرت في تركيا تعديلات دستورية في ضوء مبادئ الوثيقة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأصبح المواطن التركي يتنفس بحرية في بلاده، ويشعر بالأمان والاطمئنان على نفسه وحرية وحرمة مسكنه، وبإمكاناته أن يشارك مع آخرين في تأسيس

¹⁸ حسب إحصاءات صندوق النقد الدولي، توقعات "أستاريس"

¹⁹ أوسي-بعد انتخاب غل رئيساً: هل تركيا في حلم «جميل»؟! الحياة 2 / 2007/9

حزب سياسي أو جمعية أهلية دون الحاجة إلى إذن مسبق من أية سلطة كانت، فقط يقوم بإخطار الجهة المختصة بتأسيس الحزب أو الجمعية.²⁰

كل ذلك يبرز قدرة الدولة التركية على تصالحها مع نفسها، وانتقالها من إمبراطورية وصل جيشها إلى أبواب فيينا مرتين 1529 و1638 إلى دولة عادية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى... إلى جمهورية علمانية.. ثم إلى دولة تسعى إلى امتلاك مؤسسات عصرية²¹.. إلى دولة تنهياً اليوم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني - محددات انضمام تركيا في الاتحاد الأوروبي:

تعرض العضوية التركية في الاتحاد عدد من المحددات التي تؤثر في قرار الاتحاد الأوروبي سلبياً أهمها:

المطلب الأول - محددات جغرافية وسياسية تاريخية: لها علاقة بموقع تركيا وجوارها وهي:

1. العامل الجغرافي: يقع ما يقرب من 3% من مساحة تركيا في أقصى الطرف الشرقي من جنوبي أوروبا، وهو ما يطلق عليه تراقيا، وتقع مدينة اسطنبول في هذا الإقليم، أما الجزء المتبقي من مساحة تركيا فيقع في آسيا، ويطلق عليه الأناضول وآسية الوسطى. وتحد تركيا كل من بلغاريا واليونان وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وإيران والعراق وسورية والبحر الأسود من جهة الشمال. يقول المعارضون لعضوية تركيا، إن تركيا ليست جزءاً من أوروبا بطبيعتها الجغرافية أو البشرية، ومن ثم فهي يجب ألا تصبح جزءاً من الاتحاد، فتركيا اليوم تميل أكثر من الناحية السكانية والجغرافية إلى آسيا، حيث تقع 97% من أراضيها و 92% من سكانها، وتمتد حدودها إلى حدود إيران والعراق وسورية وإلى منطقة القوقاز الجنوبية لتلامس حدود جورجيا وأرمينيا. وتوسع الاتحاد إلى هذه الحدود سيقربه من مناطق الخطر وعدم الاستقرار وهذا ما أعلنه الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان بقوله في حوار مع صحيفة "لوموند" في 8 تشرين الثاني من العام 2003: "إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني نهاية أوروبا، فعاصمتها ليست في أوروبا، و 95% من سكانها يعيشون خارج أوروبا، إن لها ثقافة مختلفة

²⁰ إبراهيم البيومي غانم - الروية العربية لتركيا الجديدة - السياسة الدولية - العدد 169 تموز 2007 - المجلد 42 ص 189

²¹ صحيفة 26 سبتمبر - عالم يتغير: تركيا وأوروبا.. والعجز العربي - 2004/12/23

ونهجاً مختلفاً وحياتاً مختلفة. إنها ليست دولة أوروبية، وتاريخياً لا تنتمي للحضارة الأوروبية، وعضوية تركيا ستعني نهاية أوروبا²². بدوره أكد ساركوزي رغبته في أن تبقى أوروبا "أوروبية" فالإتحاد الأوروبي ليس فقط فكرة بل هو جغرافية، وأضاف على تركيا أن "تبقى في آسية الصغرى هي وإسلامها"²³، ويجب ألا تتاخم حدود الإتحاد الأوروبي بلداناً مثل العراق وسورية²⁴.

وفي المقابل يجيب أنصار عضوية تركيا في الإتحاد من ثم، بأن الإتحاد يقوم على القسيم والسياسة أكثر من الجبال والأنهار والقول بأن الجغرافيين والتاريخيين لم يوافقوا أبداً على الحدود الفيزيائية والطبيعية لأوروبا فرصة لإعطاء أوروبا بعداً جديداً مع منطقة لديها مصالح كثيرة، وتعطي أوروبا امتداداً جغرافياً يمكنها من خلاله أن تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة. كما أن تركيا عضو في المؤسسات الأوروبية جميعها مثل الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومجلس أوروبا.

2. تركيا والجوار: يرى المعارضون لانضمام تركيا بأن انضمامها سيؤدي إلى اقتراب أوروبا من حدود منطقة يعدونها أكثر المناطق خطراً، فضلاً عن العلاقات التركية المتوترة مع بعض البلدان المجاورة، ويعززون أقوالهم بتقديم أمثلة من تاريخ تعامل تركيا مع جيرانها فقد أغلقت تركيا حدودها مع أرمينيا، وما زال الجدل قائماً حول اعتراف تركيا بمذبحة عام 1915، ومطالبة وزير خارجية فرنسا الأسبق ميشيل بارنبييه بالاعتراف بها رغم أنها لم تكن من ضمن معايير كوبنهاغن، كما أن علاقاتها مع جورجيا توترت حول كاراباخ العليا، ومع العراق بسبب الأكراد، ومع سورية بسبب السدود على ضفاف نهر الفرات، ومع إيران، ما أدى إلى إعراب عدد من أعضاء الإتحاد الأوروبي عن مخاوفهم من أن تنتقل تلك الصراعات إلى انضمام تركيا إلى الإتحاد²⁵.

ووفقاً للمتخوفين من هذا الجوار الجغرافي الملتهب، سيدخل الإتحاد الأوروبي في حسابات أخرى تتعلق بغلق الحدود أمام أفواج الهجرة غير الشرعية من الأقطار العربية والإسلامية والأفريقية.

²² الإتحاد الأوروبي يمد مظنته باتجاه تركيا -الديمقراطية وهاجس النفوذ السياسي -الرياض -26 كانون الثاني 2005

²³ النهار 2007/5/13

²⁴ الشرق الأوسط (2007/5/15)- كذلك حول الموقف الفرنسي راجع الإتحاد 2007-05-07 09:15:21 ضريبة فرنسية

لآمال تركيا الأوروبية ... بقلم: باتريك سيل

²⁵ (التشكيك بجذوى انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي-أنقرة-من غاريث هاردينغ يو.بي.أي)عربي ودولي - 2005/11/23

3. المشكلة القبرصية: في الخمسينيات من القرن العشرين قام القبارصة اليونانيون بقيادة الأسقف مكاريوس بحملة سياسية للاتحاد مع اليونان، وكونت منظمة سرية عرفت اختصاراً باسم "أيوكا"، شنت حرب عصابات عنيفة ضد البريطانيين. وفي عام 1956 نفت بريطانيا مكاريوس إلى جزيرة سيشل بالمحيط الهندي. وفي عام 1959، اجتمع الأتراك اليونانيون في زيوريخ بسويسرا حيث توصلوا لاتفاق يقضي باستقلال قبرص الذي أعلن في 16/8/1960 بمقتضى دستور وضعته كل من بريطانيا واليونان وتركيا بموافقة قادة قبرص اليونانية والأتراك. أصبح الأسقف مكاريوس رئيساً للدولة الجديدة، واقترح عام 1963، ثلاثة عشر تعديلاً للدستور، بدعى أن ذلك سوف يؤدي إلى إدارة أفضل للبلاد. عارض القبارصة الأتراك هذه التعديلات ورأوا فيها ضد مصالحهم وتسلبهم الضمانات الدستورية، ما أدى إلى اندلاع القتال بين القبارصة اليونانيين والأتراك. وفي عام 1964 أرسلت الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام، وفي 1967 نشب قتال جديد بين الطرفين تبعته مفاوضات بين الطرفين استمرت إلى عام 1974، عندما أطاحت قوات الحرس الوطني بقيادة اليونانيين بمكاريوس، ما دفع تركيا إلى غزو قبرص والاستيلاء على مناطق في شمال قبرص ثم إعلان رؤوف دنكطاش عام 1975 بتمتع المناطق الشمالية من قبرص بالحكم الذاتي وسماها بالولايات التركية الفيدرالية. وفي عام 1983 أعلن القبارصة الأتراك استقلال جمهورية شمال قبرص التركية، التي لم تعترف بها دول العالم باستثناء تركيا.²⁶

ومنذ ذلك التاريخ شكلت المشكلة القبرصية عقبة كبيرة أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد إذ تم استخدامها كعامل مفرمل لهذه العضوية، وخصوصاً بعد أن أصبحت قبرص عضواً في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول 2004. وفي محاولة لحل الأزمة قدم السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان خطة لإعادة توحيد الجزيرة في فيدرالية على النمط السويسري قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من أيار 2004، وهو ما رفضه الشطر اليوناني من قبرص في حين وافق عليه الشطر التركي بنسبة 65% لصالح خطة عنان .

وبعد أن حصلت تركيا على الضوء الأخضر في قمة "بروكسل" التي عقدت في 16-17 من شهر كانون الأول 2004، بالبدء في مفاوضات الانضمام في الثالث من شهر تشرين الأول 2005، وقعت تركيا بروتوكولاً في 29 تموز 2005، يوسع اتحادها الجمركي الموقع مع الاتحاد في 1963، ليشمل

²⁶ www.OCS.Syria.Org مركز الشرق - جمهورية شمال قبرص التركية .

الأعضاء العشر الجدد ومن بينهم قبرص، ولكن في الوقت نفسه أصدرت الحكومة التركية بياناً، أكدت فيه أن هذا التوقيع لا يعني الاعتراف بقبرص اليونانية، ما دفع المفوضية الأوروبية إلى إصدار تقرير عبرت فيه عن "أن الإعلان التركي هو من جانب واحد، ولا يعد جزءاً من البروتوكول الإضافي الذي وقّعه تركيا، وليس له أي تأثير رسمي في الالتزامات التركية حسب البروتوكول" وأكد الاتحاد الأوروبي في تقريره "أن الاعتراف بجميع الدول الأعضاء هو مكون رئيس من مكونات عملية الانضمام إلى الاتحاد"²⁷، وهو ما أكدته كذلك ممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة خافيير سولانا بقوله "لكي تكون عضواً في أسرة، يجب أن تعترف بجميع أفراد هذه الأسرة"²⁸.

وفي 2006/12/11 وافق وزراء خارجية الاتحاد على الأخذ بتوصية اللجنة وقرروا تجميد 18 فصل من الفصول الـ 35 للسياسات في محادثات انضمام تركيا للاتحاد.

واليوم تزداد الآمال بحل القضية القبرصية مع انطلاق المفاوضات بين شطري قبرص واتفاق الرئيسين القبرصي اليوناني ديمتريس خريستوفياس وزعيم القبارصة الأتراك محمد علي طلعت في لقائهم الرابع بنقوسيا في 2008/7/25 على بدء المحادثات على أساس مبدأ "تولة موحدة ذات سيادة واحدة وجنسية واحدة"، وطرح أي حل مقترح لإجراء استفتاء عليه في وقت متزامن في شطري الجزيرة.²⁹

4. القضية الأرمنية: شكلت القضية الأرمنية عائقاً أساسياً أمام انضمام تركيا للاتحاد بسبب الضغوط التي يمارسها عليها اللوبي الأرمني الموجود في أوروبا والولايات المتحدة للاعتراف بالمجازر التي ارتكبت ضد الأرمن. وكان أول اعتراف رسمي بهذه المجازر عام 2005 عندما نشرت صحيفة حرييت التركية في 2005/4/22 مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق طلعت باشا وهي بخط يده، وذكر فيها أن عدد الأرمن الذين تم تهجيرهم من قراهم في الأناضول باتجاه سورية بلغ 924,158 أرمنياً، وأن عملية التهجير بدأت بالقانون الذي أصدرته الحكومة العثمانية في أيار 1915.³⁰ وقد استخدم الاتحاد الأوروبي هذه القضية ضد تركيا، قبل، اتخاذ الاتحاد قراره ببدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد وبعده، فقد صادق البرلمان الألماني

27 BRUSSEL,9NOV2005-SEC(2005)1426, EUROPEAN COMMISSION

28 جان ماركو -تركيا وأوروبا 00محانت ساعة الحقيقة-السياسة الدولية العدد 159 كانون الثاني 2005 -المجلد 40 ص52

29 الشرق الأوسط -2008/9/11 العدد 10880-قبرص مفاوضات شاملة لإعادة توحيد الجزيرة تبدأ في أجواء حذر.

30 لقمان عمر النعيمي -تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام -مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - 2007 ص42

بالإجماع في منتصف حزيران 2005، على قرار يأسف لما وصفه المذابح الجماعية للأرمن وحث تركيا على السماح بإجراء تحقيق مستقل في الأحداث.³¹

وبادرت الحكومات التركية المتعاقبة إلى تحسين العلاقات مع أرمينيا، فقد اعترفت تركيا باستقلال أرمينيا فور انفصالها عن الاتحاد السوفيتي. ويعيش في تركيا نحو 40 ألف أرميني يعملون من دون إذن عمل، على الرغم من أنهم ليسوا مواطنين، وبادرت تركيا إلى دعوة أرمينيا إلى الانضمام إلى منتدى البحر الأسود الاقتصادي، على الرغم من أن أرمينيا ليست مطلة على البحر الأسود.

كما جاءت زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى أرمينيا في آب 2008 ولقائه الرئيس الأرميني "رغبة سياسية" مشتركة في تهدئة التوتر بين بلديهما والمنطقة، واتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة التاريخ في صدد الدعاوى الأرمينية بوقوع مذابح أيام الدولة العثمانية، والترويج لمنتدى أمن القوقاز والتعاون فيه الذي قد يكون حلاً لقضايا القوقاز جميعها، وتتمية التعاون الاقتصادي بين دوله.³²

ومن هنا فلا بد للحكومة التركية العمل على تحسين العلاقات ليس فقط مع الحكومة الأرمينية، بل عليها العمل لتحسين العلاقة بين الشعبين التركي والأرميني.

المطلب الثاني - محددات تركية: وهي المحددات التي تتعلق بالداخل التركي وتركيبية المجتمع التركي الدينية والديمغرافية فضلاً عن الشعور القومي المتضخم، وأهمها:

1. العامل الديمغرافي: يبلغ عدد سكان تركيا 70,6 مليون نسمة حسب إحصاء 2007³³، وهو ما يعطي تركيا ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري ويؤدي في حال انضمامها إلى أوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أولاً والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلاً ومن ثم تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية ثانياً. ويرى بعضهم أن الثقل التركي من حيث عدد سكان سيؤدي إلى وجود خلل في الموازين داخل الاتحاد الأوروبي، وسيكون له تبعات تثير القلق على وزنها في عملية التصويت وفي تمثيلها في مؤسسات الاتحاد وحقها في الحصول على عدد أكبر من المقاعد في البرلمان الأوروبي، أن تركيا من البلاد

³¹ المرجع نفسه ص 43

³² طه اقيول - زيارة الرئيس التركي إلى أرمينيا تاريخية - الحياة - 03/09/08 // - عن «ملييت» التركية، 2008/8/1

³³ وكالة كونا الكويتية - 2008/1/21 نقلاً عن وزير الداخلية التركي بشير أتلاي

الكبيرة سكانياً إذا ما قورنت بعدد من الدول الأعضاء الحاليين، لدرجة أن عدد سكانها يفوق عدد سكان أكثر من 8 دول أعضاء حالياً في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم سيصبح لها تأثير معين في الاتحاد، ولاسيما في البرلمان الأوروبي.

وبحلول عام 2010، وهو أقرب موعد إلى إمكانية انضمام تركيا إلى لاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يتجاوز عدد الأتراك 78 مليون نسمة، وذلك مقابل 84 مليون نسمة في ألمانيا التي تعد أكبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث التعداد السكاني، كما ستتجاوز تركيا ألمانيا بحلول عام 2025 ليصل عدد سكانها إلى 89 مليون نسمة مقابل 82 مليوناً لألمانيا.

ويوضح الجدول الرقم (1) عدد سكان تركيا بين 2003- 2050 فعدد سكان تركيا اليوم هو فقط 70/ مليون، ولكن مع احتمال دخولها في 2015 سيصبح عدد سكانها 82/ مليون 000، ويتوقع أن يستمر عدد سكان تركيا بالازدياد ليصل في عام 2025 إلى 89/ مليون نسمة ونحو 98/ مليون في 2050.

(الجدول الرقم 1): عدد السكان الإجمالي لدول متعددة أعضاء ومرشحين للعضوية في الاتحاد

الأوروبي، وإجمالي عدد سكان دول الاتحاد 25، 27 و28 إحصاءات الأمم المتحدة لـ 2003 -

2050

الدولة	2003	2015	2025	2050
النمسا	8116	8058	7979	7376
بلجيكا	10318	10470	10516	10221
بلغاريا	7897	7167	6609	5255
جمهورية التشيك	10236	10076	9806	8553
دنمرك	5364	5447	5469	5273
فنلندا	5207	5284	5289	4941
فرنسا	60144	62841	64165	64230
ألمانيا	82476	82497	81959	79145
اليونان	10976	10944	10707	9814
هنغاريا	9877	55507	8865	7589
إيطاليا	57423	55507	52939	44875
هولندا	16149	16791	17123	16954
بولندا	38587	38173	37337	33004
برتغال	10062	10030	9834	9027
رومانيا	22334	21649	20806	18063
سلوفاكيا	5402	5441	5397	4948
إسبانيا	41060	41167	40369	37336

8700	9055	8983	8876	السويد
66166	63287	61275	59251	بريطانيا
97759	88995	82150	71325	تركيا
431241	454422	456876	454187	الإجمالي الاتحاد الأوربي(25)
454559	481837	485692	484418	الإجمالي الاتحاد الأوربي(27)
552318	570832	567842	555743	الإجمالي الاتحاد الأوربي(28)
%17.7	%15.5	%14.4	%12.8	نسبة تركيا المنوية من الاتحاد

المرجع: Source:UN world population prospects: the 2002 revision

كل ذلك يشير إلى خطر القنبلة الديمغرافية التركية على الاتحاد الأوروبي ودوله.

2. العامل الديني: نشأ التوجه الغربي لدى تركيا على أيدي مصطفى كمال أتاتورك في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، فهو مؤسس الجمهورية التركية التي أعلنت في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1923، عقب سقوط الإمبراطورية العثمانية، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها. وبعد مرور ما يقل عن عام على تاريخ إعلان الجمهورية التركية، تم إلغاء الخلافة العثمانية رسمياً في الثالث من آذار 1924. وقامت تركيا عقب ذلك بإلغاء المدارس والمؤسسات الدينية، والمحاكم الشرعية، واستبدلت بها وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم، في حين قام الدستور الجديد الذي تم إقراره في تلك المدة بالفصل بين السدين والدولة.

وفي السابع عشر من شباط 1926، قامت تركيا بتطبيق القانون المدني السويسري، الذي كان ينص على إلغاء تعدد الزوجات، والاعتراف بالزواج المدني، ومنح الحرية لكل رجل بالغ أو امرأة بالغة باعتراف الدين الذي يرغبه.

وعلى الرغم من تعاليم أتاتورك التي شكلت سداً منيعاً للتعامل الإيجابي مع السدين وقدمت صيغة علمانية مستقاة من التجربة الأوروبية، لكنها لم تفلح أبداً في اقتلاع دور الدين من نفوس الأتراك وهو ما دعا بعض الأوروبيين إلى اعتبار تركيا بعلمانيتها وتغريبها امتداداً لدولة الخلافة الإسلامية في ذهنهم ومرجعية للمسلمين جميعاً في الاتحاد الأوروبي تتبنى مطالبهم ويصبون جهودهم لصالحها، وهذا ما يفسر التناقض المستمر في المنهج الأوروبي للتعامل مع الحالة الإسلامية التركية، فعندما تم رفع قضية الحجاب إلى المحاكم الأوروبية للضغط على العلمانيين في تركيا من أجل السماح للمحجبات بممارسة أعمالهم بكل حرية استناداً إلى الحرية الشخصية والفردية التي تعتمد عليها الدساتير الأوروبية تحجّت المحكمة الأوروبية بأنّ هذا الموضوع هو شأن تركي داخلي ويجب عدم

التدخل فيه، بينما برز التناقض عندما رفض الأوروبيون قيام الحكومة التركية بتمرير مشروع قانون في البرلمان التركي يجرّم الزنا وهددوا بإمكانية رفض انضمام تركيا في حال إقرار القانون³⁴.

وعلى الرغم من ذلك يتخوف بعضهم من وجود دولة إسلامية يشكل المسلمون 99% من الشعب التركي داخل الاتحاد الأوروبي ما يهدد الهوية المسيحية الأوروبية، فالتراجع السكاني الأوروبي يقابله تضخم في الولادات المسلمة داخل أوروبا، ما سيحول أوروبا إلى هوية مهددة أو على الأقل غير ممسكة تماماً بقراراتها ومصيرها. وي طرح بعض الأوروبيين العامل الإسلامي كحاجز بين تركيا والعضوية في الاتحاد. ونرى أنّ هناك اختلافاً ما بين نظرة المواطن التركي إلى الدين ونظرة الأوروبي إلى الدين والعلاقة بين الدين والسياسة فنسبة الأتراك الذين يؤمنون بالله أكبر من نسبة مواطني الدول الأوروبية الأخرى، فقد وصلت نسبة المؤمنين بالله بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بأعضائها الست 67,3% وأصبحت أكبر بين 1973-1995، حيث وصلت 79,8%، أما في تركيا فتبلغ نسبة المؤمنين بالله 97,6%³⁵.

إن عدد المسلمين الذين يعيشون في القارة الأوروبية يبلغ نحو 23 مليون نسمة ما يشكل نحو 5% من سكان القارة، وبانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يبلغ عدد مسلمي أوروبا نحو 90 مليوناً أي ما يوازي 15% من إجمالي سكان القارة. وفي دراسة ميدانية في ألمانيا أجرتها جامعة غونتغن الألمانية ومعهد Bielefeld بعنوان "أبتم عزل المسلمين من خلال تعميم نقد الإسلام؟ جاءت نتيجتان تتعلقان بموقف الرأي العام الألماني القائل بما يسمى الإسلاموفوبيا، فكانت الإجابات كالآتي³⁶:

السؤال الأول: هل أتى الإسلام بثقافة جديدة بالاحترام؟ فكانت نسبة الإجابة بـ لا، كالآتي:

السنة	2003	2004	2005
(نسبة مئوية)	36,6	44	49,7

³⁴ الشرق الأوسط 15/ 2007/5

³⁵ John A.Scherpereel-Is Turkey 'European', and Does it really matter ?A consideration in light of recent Empirical data-draft prepared for presentation at the 49th annual meeting of international studies association San Francisco,CA, March 2008 . p10

³⁶ حامد فضل الله -المسلمون والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني -المستقبل العربي - العدد 350-نيسان 2008-

السؤال الثاني: هل تتفق الثقافة الإسلامية بلا ريب مع عالمنا الغربي؟ فكادت نسبة الإجابة بلا تتفق كالآتي:

السنة	2003	2004	2005
لا (نسبة مئوية)	65,9	69,6	74,2

ومن ثمَّ فالخوف من المد الإسلامي داخل أوروبا الذي تعدُّه أوروبا خطراً وخطأً أحمر لا يجوز تجاوزه... وهذا ما جاء في جواب الرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران عندما طلب منه الملك المغربي الحسن الثاني الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذ قال له بكل صراحة ووضوح إنه يستحيل قبول بلد مسلم في الاتحاد³⁷. وإلى حد ما نرى أن دول الاتحاد قد خففت في العقد الأخير من معاييرها الثقافية في تقييمها لتركيا خاصة بعد أن شهد هذا العقد ميلاد ما عرف بالإسلام الأوروبي وأصبحت عملية دمج تركيا ذات الثقافة الإسلامية داخل الاتحاد منسجمة مع محاولات دمج المسلمين الأوروبيين داخل المؤسسات المدنية والعلمانية الأوروبية والحديث عما يسمى بالإسلام الأوروبي في أوروبا³⁸. كما أن الإسلام التركي هو تجربة مغايرة للإسلام الأصولي فهو إسلام رموز أو حريات شخصية انحصرت في أمرين اثنين: الحجاب في المؤسسات العامة والمدارس والجامعات، وحرية التعليم الديني، ويضاف إلى ذلك أنه إسلام لا يمانع في الانتماء للغرب والدخول في الاتحاد الأوروبي، وخدمة الإستراتيجية الأميركية من خلال الحلف الأطلسي، فملايين الأتراك بألمانيا والمهجر، هم الأقل استثارة للمشاكل، والأكثر تعاوناً مع السلطات وحكم القانون³⁹.

وبالنظر إلى العلاقة التركية الأوروبية، نلاحظ أن البعد الحضاري المتصل بثنائية الإسلام - الغرب (أوروبا) حاضر في كل زوايا الرؤية الأوروبية، فالإتحاد الأوروبي ليس مجرد كتلة بشرية أو مساحة جغرافية أو منظمة لها مصالح إستراتيجية، اقتصادية وسياسية، الإتحاد الأوروبي يقول غونتر فير هوغن المسؤول السابق لشؤون توسيع الإتحاد: "هو مجموعة من القيم والأفكار، وعلى تركيا كونها هي الراغبة في الانضمام إلى الإتحاد أن تختار بين هذه القيم وقيمها التقليدية"⁴⁰.

3. الشعور القومي المتضخم في تركيا: يُشكل الشعور القومي أيضاً حاجزاً اجتماعياً ونفسياً أمام انضمام الأتراك إلى الاتحاد الأوروبي، إذ إنَّ تمسك الأتراك بنموذج الدولة الوطنية ذات اللغة

³⁷ (الشرق الأوسط 15 / 2007/5)

³⁸ عمرو الشويكي - إستراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية - مرجع سابق ص 93

³⁹ رضوان السيد - اتجاهات الإسلام التركي ومشكلات الفهم والاستقبال - الحياة 2008/8/5

⁴⁰ محمد نور الدين، (تركيا بين هويتها الإسلامية والأوروبية).

الموحدة والثقافة الموحدة يجب أن يتحطم على شواطئ الاتحاد الأوروبي الذي يُشدد على سماح تنوع الثقافات واللهجات داخل الدولة الواحدة.

وتختلف الحياة والعادات في تركيا، إذ يشكل اليمين التركي المحافظ حسب استطلاعات الرأي غالبية السكان في تركيا والعادات والتقاليد لها احترامها خصوصاً في الأناضول التركي الواسع، يقول الصحفي الدنمركي "لاسة اللاجارد": "لا أعلم هل يجب على الأتراك ترك عاداتهم وتقاليدهم إن هم أرادوا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن المشكلة تكمن في أن الأسرة في تركيا هي التي تشكل نواة المجتمع وهذا يُعطي لرب الأسرة منصباً قيادياً وحقاً في التحكم فيها. هذا مرفوضاً لأن الحفاظ على حرية الفرد من المقدسات، فمثلاً ما يجري في تركيا من زواج الأقارب تحت ضغط الوالدين يعدّ جريمة في أوروبا"⁴¹. فالقوميون الأتراك وتعصبهم للقومية التركية وموقفهم من إقرار 70% من القوانين في المستقبل في بروكسل سيدفع الكثير من الأتراك القوميين أكثر من الأوروبيين أنفسهم إلى القول لا نريد حلولا كهذه، نريد تقرير أمورنا بأنفسنا. ويتوقع المحللون صعوبة تنازل الأتراك عن جزء من سيادتهم لصالح المفوضية الأوروبية، ما يُرجح قيامهم بدعم المحاور الداعية إلى حصر صلاحيات الاتحاد بالشؤون الاقتصادية. ويأتي في مقدمتها المحور البريطاني-البولندي المؤيد لاتحاد يشكل منطقة اقتصادية حرة من دول تحتفظ بسيادتها. ومن شأن تأييد تركيا لمحور كهذا إضعاف دور المحور الفرنسي- الألماني الداعي لإقامة سلطة مركزية أوروبية على حساب الانتقاص من سيادة الدول الأعضاء.

ويرى الخبراء أنّ الشعور القومي هو ما أدى إلى تراجع التأييد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولاسيما بعد أن فرضت الحكومات الأوروبية المزيد من الشروط على دخول تركيا، فقد انخفضت نسبة المتحمسين للدخول إلى الاتحاد 10% عام 2005 عما كانت عليه في 2004 وهو ما عبر عنه النائب أينور أويمن بقوله: "أن أوروبا هي جارتنا الأقرب، لذا لم تكن نتوقع هذه المعاملة المتحيزة وغير العادلة.. يجب أن لا يقدم أصدقائنا الأوروبيون على الإساءة إلى مشاعر الشعب التركي أو إعطائنا الاطّباع بأنّ الأتراك غير مرغوب بهم. والقول بأننا ضد انضمام تركيا لأنكم أتراك ضد المبادئ الأوروبية. فقد عانت أوروبا من العنصرية بما فيه الكفاية خلال القرن العشرين. إن غالبية الأتراك

⁴¹ - الجزيرة نت - ثمن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي - مرجع سابق.

مع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لكن بشرط واحد: المساواة. لا تريد وضعية المواطن من الدرجة الثانية، تريد العضوية الكاملة)⁴².

4. دور الجيش في السياسة التركية: تملك تركيا الجيش الأكبر بين الدول الأوروبية المنضوية في الناتو (510,600) ضابط وجندي، أي ما يكاد يقارب مجموع ما لدى إسبانيا (149,150)، وفرنسا (254,895)، وإيطاليا (186,049). ولهذا دلالات إستراتيجية لا يمكن تجاهلها من جهة الحاجة الأوروبية والأطلسية لتركيا، كما يؤكد دور الجيش في صناعة القرار السياسي الداخلي.⁴³ وتقتضي المعادلة السائدة في لعبة السلطة في تركيا من الحكومات المعبرة عن الإرادة الشعبية، التوافق مع مؤسسة الجيش الممثلة لما يمكن تسميته بإرادة الدولة المنبثقة من فلسفة تأسيسية تقوم على مبادئ غير قابلة للتقادم، كما يعبر عنها دستورياً بأربع مواد غير قابلة للتغيير أو التعديل، وهذه ظاهرة فريدة في دساتير العالم وتتعلق بنظام الدولة الجمهوري العلماني المركزي.⁴⁴ وتعدُّ سيطرة الجيش على الوضع وتهديداته المستمرة وإفشاله للعديد من الحكومات الديمقراطية في العقود المنصرمة عبر الانقلابات التي قام بها (1960, 1971, 1980)، والتدخل ضد مرشح حزب العدالة والتنمية للرئاسة وما أظهره هذا التدخل من أنَّ الجيش لا يزال يملك أدوات الضغط عبر مؤسسات أخرى فضلاً عن موقفه البارد بعد انتخاب غول كرئيس للجمهورية، وموقفه الأخير المؤيد لحزب العدالة والتنمية. فكمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة وابن المؤسسة العسكرية، حذر من أن السياسة والعسكرة لاتماشيان. وتجاهل ورثة العلمانية هذه النصيحة، وأنيطت المحافظة على النظام العلماني بالجيش. فرسخ الجيش مكانته في البنية السياسية.⁴⁵ ورأينا خطاب القائد الجديد للمؤسسة العسكرية إكر باشبوغ الذي امتاز بنزعة قومية منغلقة على نفسها، رافضاً اندماج تركيا في العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، بما في ذلك موقف غير ودي من عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، والتطلع إلى النموذج الروسي في الحكم والعلاقات الدولية.⁴⁶

⁴² التشكيك بجدوى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي -أنقرة- من غاريت هاردنغ يو بي. أي-عربي ودولي-الأربعاء 2005/11/23م).

⁴³ أمين حطيط -الميزان العسكري 2008 -المجلة العربية للعلوم السياسية -العدد 20 خريف 2008 -ص158 وهذه الأرقام مأخوذة عن -International Institute for strategic studies-The military balance 2008 (London;Routledg,2008)

⁴⁴ بكر صدقي، عن رجل تركيا القوي الجديد إكر باشبوغ، الحياة - 2008/9/11

⁴⁵ The Independent 8/7/2008

⁴⁶ بكر صدقي، المرجع نفسه .

5. الهوية السياسية المتنازع عليها في تركيا: تأثر طلب الانضمام التركي إلى الاتحاد بالمشكلات التي نتجت عن خلل عمل الديمقراطية في تركيا، فمنذ المفاوضات حول معاهدة الانضمام عام 1963، وقع انقلابان في عامي 1971 و1980 وحدث تدخل عسكري مرتين عامي 1970 و1997. الواقع أنه بعد قضية قبرص عام 1974، وعقب انقلاب أيلول 1980 بقيادة الجنرال كنعان إيفرين بحجة حماية العلمانية في البلاد، وحل الأحزاب واضعاً قاداته تحت الإقامة الجبرية، وراдикаلية تأثيراته (حصار الديمقراطية، تقييد سيادة القانون، زرع الجيش في النظام السياسي وفقاً لدستور عام 1982)، ومنذ ذلك التاريخ تحاول تركيا التوفيق بين نظام سلطوي أبوي أمريكي، وبين تيار إصلاحي يسعى في رفع قيد العسكر عن تركيا، وفي دمجها في النظام العالمي وتوسيع تمثيل الدولة لتشمل شرائح المجتمع كافة. فمنذ عهد الرئيس تورغوت أوزال، في 1983، تعثر الإصلاح، على الرغم من بعض التقدم، كما قطع انقلاب 1997 العسكري الهادئ العملية الإصلاحية، ولكنه لم يوقف عجلتها.

وتركيا اليوم، ومسيرة الإصلاح، على مفترق طرق، فنظام 1980 يريد إحكام قبضته على تركيا من جديد، ويرفض انتهاج سياسة إصلاحية.. وبلغ التعايش بين هذا النظام والإصلاحيين ختامه ونهاية المطاف. وعلى رغم أن نظام 1980 لا يزال قائماً، يبدو العسكر عاجزين عن حل المشكلة التركية، وعن حكم تركيا، على نحو ما حكموها في 1980.⁴⁷ ونجد أن التوتر بين النخبة العلمانية والحزب الإسلامي (حزب العدالة والتنمية) المؤيد للإصلاح بلغ ذروته عبر سعي المدعي العام إلى حظر الحزب الذي نال ما يقارب نصف أصوات الناخبين في الانتخابات الأخيرة، من العمل السياسي، وهو ما انتقده الاتحاد الأوروبي وعده عملاً منافياً لقواعد الديمقراطية.

6. حظر الأحزاب أمام القضاء: تعدد قضايا حظر الأحزاب في تركيا قضايا سياسية وليست جنائية. فحكم القضاة في القضايا الجنائية يستند إلى أدلة قاطعة، ويصدر القاضي حكمه بالإدانة أو البراءة حسب معايير واضحة ومحددة تقطع الطريق إلى انحياز القاضي إلى آرائه الشخصية. وعلى خلاف القضايا، الجنائية يحتكم القاضي إلى آرائه الشخصية في حظر الأحزاب. وتشوب القانون التركي معايير غير واضحة وملتبسة، ومفاهيم غامضة مثل تحول الحزب إلى بؤرة معاداة العلمانية. وهذا المفهوم هو وراء حظر الأحزاب بتركيا، حيث يقدم المدعي العام عريضة من 135 صفحة تعرض تصريحات قيادات الحزب الحاكم، أهميته، والبت في هذه العريضة يعود لمزاج القاضي وقناعاته. فإذا توصل القضاة الأحد عشر إلى قناعة بأن حزب العدالة والتنمية

⁴⁷ جانكيز أكثر -تركيا وهويتها السياسية المتنازعة- جريدة الحياة 2008/7/3 نقلاً عن الفايننشال تايمز 2008/6/25

مثلاً يخرج عن النظام العلماني، أمروا بحله. وبحسب معايير الاتحاد الأوروبي يجوز حل حزب سياسي في حال واحدة وهي ضلوعه في أعمال عنف أو إرهاب. ولا يحظر حزب أو يحاكم بسبب إبداء قاداته بتصريحات يخالف مضمونها الدستور.⁴⁸ وهذا يعرض الحياة السياسية في تركيا إلى عدم الاستقرار ويجعل الحزب الذي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية عرضة للاهتزاز والتفكك ومصادرة أمواله وحرمان قياداته من الانتساب إلى أحزاب أخرى خلال خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم، كما حصل مع حزب أربكان، والحكم الأخير على حزب العدالة والتنمية الحاكم بالحرمان من نصف التمويل الرسمي مع التهديد المستمر بإمكانية حله. وهذا ما يدعو تركيا إلى إيجاد قانون للأحزاب يطابق القانون المعمول به في دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما دعا إليه وزير الخارجية الألمانية شتاينماير مرحباً بقرار المحكمة الدستورية بعدم منع حزب العدالة والتنمية قاتلاً: "يفترض تقوية المؤسسات الديمقراطية التركية في إطار الإصلاح الدستوري ومماثلة قانون الأحزاب فيها بالمستوى الأوروبي".⁴⁹

7. الثقافة السياسية وأزمة حقوق الإنسان: يرى بعض المعارضين الأوروبيين لانضمام تركيا بأن الثقافة السياسية للأتراك هي انعكاس للدولة الكمالية - القومية والسلطوية مع تراجع للحريات الفردية، فقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت بين صفوف الشعب التركي في نهاية التسعينيات، أن الأتراك يرفضون فكرة الديمقراطية التي ستحد من قوة ودور رئيس الوزراء أو الجيش اللذين سيختلفان مع البرلمان، من ثم فحسب استطلاعات الرأي كان هناك تباين في قبول الديمقراطية في صفوف الأتراك.⁵⁰

وأظهر الاستطلاع القومي في حزيران 2002 حول التأييد لعضوية تركيا في الاتحاد أن 58% من الأتراك يعتقدون بأن حياتهم ستتغير إلى الأفضل بعد الانضمام إلى الاتحاد، كما أظهر ذلك الاستطلاع أن 58% من الأتراك لا يعرفون شيئاً عن معايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأظهر أحد استطلاعات الرأي أن 52% من الأتراك يرون أن العضوية في الاتحاد هي لدوافع اقتصادية ويهدف ملاحقة التطور، في حين يرى 30% أن حرية السياحة هي المحرك الأساسي للعضوية التركية في الاتحاد، فقط 28% يرون أن الديمقراطية كعنصر إيجابي للعضوية في الاتحاد.

⁴⁸ عصمت بير كاند -حظر الأحزاب أمام القضاء التركي -الحياة -2008/7/9 عن صحيفة "راديكال" التركية، 2008/6/3

⁴⁹ الحياة -2008/8/1

⁵⁰ The European Union 'From Below' in turkey –Paul kubiecek-paper presented for the biannual conference of the European Union studies Association –Austin TX, March 31-April 2 2005. p7

وفي استطلاع حول دعم الحقوق جاءت صيغة السؤال: هل ستكون هذه الحريات المدونة في الأسفل موجودة تحت أية ظروف وفي كل الأوقات أو تؤيدون حجبتها حسب الظروف؟.

توزعت النسب كما يأتي:

1- حق المعاملة المتساوية تحت سيادة القانون: 91% موجودة في كل الأوقات -7% قالوا بإمكانية حجبتها.

2- حق التفكير والمعتقد: 90% يؤيدون وجود هذا الحق في الأوقات كلها -8% يمكن حجبتها.

3- حق الاتصال والاستعلام: 85% يؤيدون وجود هذا الحق في الأوقات كلها -13% يمكن الحد منه.

4- حق التعبير: 74% مطلق -25% يمكن الحد منه.

5- الحق باستخدام اللغة القومية الأصلية: 74% مطلق -25% يمكن الحد منه⁵¹

وفي استطلاع آخر ضم أسئلة حول الدعم لبرنامج الاتحاد الأوروبي الديمقراطي (إلى أي مدى تصادق على التعديلات الضرورية لدخول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي)؟ توزعت النسب المئوية على الإجابات الآتية: لا يصادق -غير متأكد -يصادق -انظر: (الجدول الرقم 2)

(الجدول الرقم 2) آراء الرأي العام التركي حول التعديلات الضرورية لاتضمام تركية إلى

الاتحاد الأوروبي

الموضوع	يصادق (النسبة المئوية)	غير متأكد (النسبة المئوية)	لا يصادق (النسبة المئوية)
إقامة ظروف لحرية التعبير والفكر	7	10	82
إقامة ظروف لحرية المعتقد والدين	9	14	77
تقليل دور الجيش في السياسة التركية	32	18	50
القوانين التي تمنع الإذاعة فقط في لغة أصلية واحدة	47	12	41
القوانين التي تمنع الحصول على التعليم بلغة قومية واحدة	47	11	42
منع عقوبة الإعدام	52	11	38
إذا كان الشرط الأساسي لدخول الاتحاد الأوروبي هو إلغاء القيود على البث في اللغات القومية	56	5	39
إذا كان الشرط الرئيس للدخول في الاتحاد هو منع القيود على التعليم باللغات القومية	37	5	58
إذا كان الشرط الرئيس لدخول الاتحاد هو استبدال الإعدام بالمؤبد	33	5	62

المراجع: Source:TESEV Survey,2002

⁵¹ Source:TESEV Survey,2002

وعلى الرغم من إقرار الدستور التركي للمساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، فما زالت النساء تعاني من التمييز في العمل والتمثيل في الوظائف العامة، وما زالت هناك جرائم الشرف وتعرض النساء للضرب والشتيم (وهذا ما تعرضه المسلسلات التركية). أما gender gap أي الفجوة بين الجنسين فقد احتلت تركيا المرتبة 121 من أصل 128 دولة في عام 2007، حسب ترتيب المنتدى الاقتصادي العالمي.⁵² وفي دراسة أجرتها جامعة sabanci التركية عام 2007، تبين فيه أن كل امرأة من ثلاث كانت ضحية العنف في تركيا. وحسب دراسة أجرتها منظمة الشفافية العالمية في عام 2007، احتلت تركيا المرتبة 64 من أصل 180 دولة، وذلك حسب مؤشر الفساد.⁵³ كما صنفت تركيا في مجموعة أشباه الدول الديمقراطية semi consolidated democracies، وحصلت على 3 درجات من 7 (الدرجة تتراوح بين 7 وهي الأعلى وتعطى للدول الديمقراطية والدرجة 1 وهي الأكثر تخففاً وتعطى للدول غير الديمقراطية، أما تركيا فقد احتلت الدرجة 3 أي وسط).⁵⁴ وفي مؤشر حرية الصحافة لعام 2007، احتلت تركيا المرتبة 101 من أصل 169 دولة، في حين جاءت 24 دولة من دول الاتحاد الأوروبي في قائمة الدول الخمسين الأوائل عالمياً (بلغاريا احتلت المرتبة 51، وبولندا المرتبة 56).⁵⁵

كما انتقد تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2007 تنفيذ المحاكمات حسب المادة 301 من قانون العقوبات التركية التي تجرم إهانة الهوية التركية والجمهورية وأسس ومؤسسات الدولة، والمادة "16" من قانون مكافحة الإرهاب المعدل التي لم تنص صراحة على عدم جواز استخدام القوة المميتة.⁵⁶ وهكذا وعلى الرغم من التحسن الكبير في حقوق الإنسان والحرية والقوانين التي أصدرتها الحكومة العلمانية، إلا أن المشوار مازال طويلاً، ولا بد من مواصلة السياسات الإصلاحية وتعديل جميع القوانين التي تتعارض والتوجهات الأوروبية.

8. الفجوة الاقتصادية بين الجانب الأوروبي والتركي: الذي تجلى بالمخاوف الاقتصادية الأوروبية من الخسارة التي قد يسببها تدفق المنتجات التركية إلى أسواق دول الاتحاد، نظراً إلى أثمانها الرخيصة مقارنة بأسعار المنتجات الأوروبية. ويرى المعارضون أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل منها صينياً أخرى في أوروبا، كما هي الصين بالنسبة إلى العالم، إذ ستغزو

⁵² http://www.freedomhouse.org/inc/content/pubs/fiw/inc-country_detail.cfm?2007_p6

⁵³ Ibid.p4

⁵⁴ Ibid.p1

⁵⁵ Reports without borders for press freedom-press freedom index release Tuesday 16 October

2007

⁵⁶ <http://report2007.amnesty.org/ara/region/Europe-and-central-Asia/turkey>

الصناعات التركية الأسواق الأوروبية، في الوقت الذي ترغب فيه أوروبا في أن تكون تركيا "سوقاً لها وليس مصنعاً لسوقها".

ووفقاً لحسابات المفوضية الأوروبية، فإنه بحلول العام 2025 سيترتب على الاتحاد (في حال انضمام تركيا) أن يقدم 8,2 مليارات دولار لدعم القطاع الزراعي والتنمية الريفية فيها، وذلك بسبب ضخامة القطاع الزراعي الذي يضم سبعة ملايين مزارع في مقابل عشرة ملايين في إجمالي دول الاتحاد الخمس والعشرين.⁵⁷ كما يبلغ حجم البطالة في تركيا أكثر من سبعة ملايين، وإذا ما انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإن هؤلاء سيسارعون بالسفر إلى دولها بحثاً عن العمل والإقامة⁵⁸. كما أن الدخل القومي لهذا البلد أقل من الدخل القومي في الدنمارك الذي لا يزيد تعداد سكانها على 5.4 مليون نسمة.

وبناء على ذلك، هناك خشية من إرهاب دافع الضرائب الأوروبي نتيجة للدعم والمساعدات المالية المطلوبة لرفع مستوى أداء الاقتصاد التركي إلى مستويات متقاربة مع اقتصادات بلدان الاتحاد. وأظهر استطلاع أجره معهد إحصاءات الدولة التركي، أن فجوة كبيرة تفصل مستوى المعيشة في تركيا عنه في دول الاتحاد الأوروبي، إذ تصنف تركيا في المرتبة الأخيرة من بين الدول الخمس والعشرين. ووفقاً لبيانات المعهد فإن معدل الدخل السنوي للفرد في دول الاتحاد إذا تم احتسابه بمنة في المنة، في حين أن متوسط دخل الفرد التركي بلغ 29 في المنة، وتتقدم عليها مباشرة بلغاريا بنسبة 30% ثم رومانيا 32% ولبنان 43% وكرواتيا 46% وبولندا 47%، فيما حلت لوكسمبورغ في المرتبة الأولى بنسبة قدرها 223%⁵⁹.

وفي عام 2001 حلت تركيا في المركز الـ 96 بين 175 دولة بقائمة التنمية البشرية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، في حين جاءت تركيا في الترتيب المتوسط للمجموعة الثانية من الدول التي حققت معدلاً متوسطاً للتنمية البشرية، فقد جاءت دول جنوب أوروبا، الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي إيطاليا وإسبانيا واليونان والبرتغال، في المجموعة الأولى بقائمة الدول الثماني والأربعين⁶⁰. وحسب تقرير التنمية البشرية العالمي للعام 2007-2008، الذي يضم عدداً من المؤشرات المتعلقة بمتوسط العمر والصحة، والتعليم فقد حازت تركيا على المراتب التالية⁶¹:

⁵⁷ الاتحاد الأوروبي يمد مظلته باتجاه تركيا-الرياض 26 كانون الثاني 2005

⁵⁸ بعد سيطرة اردوغان-غول.. تركيا الإسلامية الأوروبية وأزمة الهوية-الخليج الإماراتية - 2007/9/1

⁵⁹ Arabic .cnn.com 25/6/2005

⁶⁰ أندرو مانغو-المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب لماذا استمرت بصمة أتاتورك؟ مخاوف تاريخية وراء التردد في ضم تركيا إلى لاتحاد الأوروبي 25-1-1426 هـ الاتحاد الأوربي - شمال آسية".

⁶¹ <http://hdrstats.undp.org/countries/country-fact-sheets/cty-fs-tur.html>

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر	نسبة الأمية من أعمار 15 وما فوق	الدخل السنوي للفرد بالدولار (حسب القيمة الشرائية)
المرتبة 84 (0,775)	71,4	المرتبة 69 % 87,4	8407

هذه المؤشرات كلها تعمق الفجوة التاريخية والحضارية بين الطرفين الأوروبي والتركي، وهذا ما أكد عليه الخبير السياسي الفرنسي جيوم بارمنتيه بقوله: "لقد اكتسبت النخبة التركية توجهاً أوروبياً، غير أن التوسع الديمقراطي الشامل لتركيا لم يشمل فلاحي الأناضول، وهم ليسوا أوروبيين ثقافة أو من حيث العادات والتقاليد".⁶² ومن ثمّ، فعلى تركيا قطع مشوار طويل للتخلص من هذه الأفكار الراسخة لدى عدد كبير من الأوروبيين والعمل على تجاوز هذه العقبات.

المطلب الثالث - المحددات الأوروبية: وهي الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي تعكس أسباب المعارضة لانضمام تركيا وهي:

1. الرأي العام الأوروبي المعارض:

تواجه مسألة دخول تركيا إلى الاتحاد معارضة من الرأي العام في كثير من البلدان الأوروبية، ولاسيما النمسا، وألمانيا وهولندا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية. وتبين أن أغلبية الشعب التركي يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حسب استطلاع جامعة البوسفور في إسطنبول في حزيران 2004،⁶³ وحسب استطلاع أجرته المفوضية الأوروبية في منتصف 2006 تبين فيه أن 43% من الأتراك ينظرون إلى الاتحاد بإيجابية فقط 35% يتقنون بالاتحاد و45% يدعمون توسع الاتحاد الأوروبي فقط 29% يدعمون الدستور الأوروبي⁶⁴. وعلى الجانب الآخر الأوروبي، فقد أظهرت استطلاعات للرأي في فرنسا أن أكثر من 50 بالمئة من الفرنسيين ضد العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي. وتزيد نسبة المعارضين عن ذلك في هولندا، كما يرجح المراقبون أن أكثرية الألمان تميل إلى المعارضة أيضاً. ولعل هذا هو السبب الذي دفع تحالف الاشتراكيين والخضر الحاكم في ألمانيا إلى الإعلان على معارضته لإجراء استفتاء شعبي حول الانضمام؛ وذلك خوفاً من الرفض الشعبي. وقال وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر

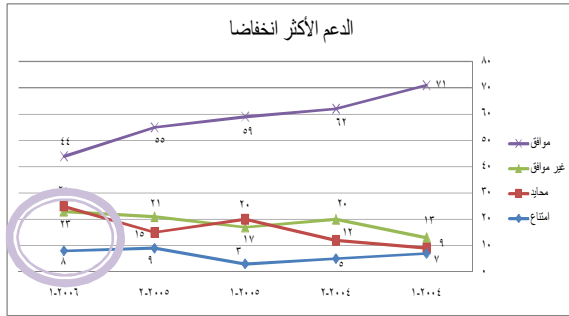
⁶² BBC arabic.com - <http://news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world/news/id-2/10/2005>

⁶³ Kristy Hughes, 'Turkey and the European Union; just another Enlargement' - [http://www.friends-of-europe.org/pdfs/Turkey and the European Union Working paper foE.pdf](http://www.friends-of-europe.org/pdfs/Turkey%20and%20the%20European%20Union%20Working%20paper%20foE.pdf) 2004

⁶⁴ [HTTP://EN.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/ACCESSION OF TURKEY TO THE EU](http://en.wikipedia.org/wiki/Accession_of_Turkey_to_the_EU)

على ضوء ذلك "إنه لو سُوح للشعب بالاختيار من قبل لما أصبحت برلين عاصمة من جديد ولما كان هناك عملة أوروبية مشتركة".
ونرى انخفاض الدعم الشعبي لعضوية تركيا في دول الاتحاد من 71% في 2004 إلى 44% في 2006، كما أنّ المعارضة لعضوية تركيا بالاتحاد ارتفعت من 9% في 2004 إلى 25% في 2006، وهو ما يبيّنه الرسم البياني الآتي⁶⁵:

(الشكل الرقم 1): الدعم الأوروبي العام من قبل الاتحاد الأوروبي لعضوية تركيا في الاتحاد



وحسب إحصاء أجرته المفوضية الأوروبية في أيلول وتشرين الأول 2006 في الدول الأعضاء في الاتحاد جميعها تبين أنّ 59% من الدول الأعضاء ضد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، و فقط 28% يؤيد انضمامها، وعبر 9 أوروبيين من أصل 10 عن قلقهم بشأن حقوق الإنسان في تركيا⁶⁶.

ومن ثمّ نرى دائماً تناقصاً في دعم الرأي العام الأوروبي لانضمام تركيا ويعود ذلك إلى ازدياد النظرة السلبية للدين الإسلامي ورفض الأوروبيين لأغلبية مسلمة في الاتحاد الأوروبي. وفي استطلاع أجري في بروكسل على 362 مشاركاً من دول الاتحاد الأوروبي، تبين انخفاض نسبة الدعم الشعبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد من 55% إلى 45% في الدول الـ 27 في حين انخفض الدعم الأوروبي لعضوية أوكرانيا من 69% إلى 55%. وهذا ما يعزز فرص دخول أوكرانيا إلى الاتحاد قبل تركيا.

Oya Memisoglu-EU Turkey relations and the new political context-Economic policy research⁶⁵
foundation of turkey-June8,2007,Ankara
IBID⁶⁶

أما بالنسبة إلى الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد فقد أظهر الاستطلاع هبوط نسبة مؤيدي عضوية تركيا في الاتحاد في الدول 12 الجديدة من 58 % إلى 42%، وتعود الأسباب في ذلك إلى قلق الأعضاء الجدد من انخفاض نسبة الدعم والمعونات المقدمة من الاتحاد في حال حصول تركيا على العضوية وليس بسبب التخوف من الإسلام.⁶⁷ وتظهر هذه المؤشرات انخفاض الدعم الأوروبي لعملية اندماج أعضاء جدد في الاتحاد بشكل عام، وانخفاض حاد في دعم انضمام تركيا إلى الاتحاد.

ونرى أن بعض الشعوب أكثر معارضة من الشعوب الأخرى، فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن 75% من الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من النمساويين يعارضون انضمام تركيا إلى الاتحاد بينما ترتفع النسبة إلى 82% بين الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والخمسين، وهذه أعلى نسبة لرفض العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي.⁶⁸ وتليها الدنمارك بنسبة 60 % ممن يعارضون انضمام تركيا إلى الاتحاد حسب استطلاع تشرين الأول 2006. ومن بين الشعوب الأقل معارضة لانضمام تركيا، ألبانيا، فقد أظهر استطلاع للرأي أن 33% من الإيبان فقط يعارضون انضمام تركيا، فيما يؤيده 42%.⁶⁹ ويدعم الرأي العام الإيطالي العضوية التركية بنسبة 40%⁷⁰. أما في بولندا فيسجل الدعم الشعبي نسبة كبيرة بلغت 54%، وفي رومانيا بلغت نسبة المؤيدين 66% في تشرين الأول 2006 .

2. التخوف من موجات الهجرة التركية إلى أوروبا:

يبلغ عدد المهاجرين الأتراك في أوروبا أربعة ملايين يتوزعون في ألمانيا وفرنسا والدول الإسكندنافية وهولندا وبلجيكا. ويشكل التخوف الأوروبي من الهجرات التركية إلى الاتحاد هاجساً دائماً يترجم من خلال القوانين التي تحاول الحد من هذه الهجرات والتقليل من نسبة المهاجرين، ومن ثمّ فدخل تركيا إلى الاتحاد يعني "يورو" و"لاحدود" بين تركيا والأعضاء الآخرين، ما يعني عزواً تركياً للدول الأخرى؛ وهو ما يتخوف منه الأوروبيون نظراً إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، فضلاً عن حجم تركيا الديمغرافي الكبير. فحسب معاهدة روما التأسيسية للاتحاد الأوروبي، يحق لمواطني أية دولة عضو أن ينتقلوا بحرية إلى أية دولة عضو أخرى والحصول على الوظائف فيها على قدم المساواة.

⁶⁷ Why are the new EU members against Turkey - Turkish Daily News .june28,2008

⁶⁸ BBC arabic.com –[http://news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world news id-2/10/2005](http://news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world%20news%20id-2/10/2005)

⁶⁹ BBC arabic.com –[http://news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world news id-2/10/2005](http://news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world%20news%20id-2/10/2005)

⁷⁰ BBC arabic.com –[http://news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world news id-2/10/2005](http://news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world%20news%20id-2/10/2005)

3. مواقف المؤسسات الأوروبية:

ولاسيما البرلمان الأوروبي الذي يستخدم سلطته للضغط على تركيا، وعلى سبيل المثال، أدى البرلمان الأوروبي دوراً حيوياً في مسألة موافقته على اتفاقية المفاوضات من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في كانون الأول 1995، فقد هدد غير مرة بأنه لن يوافق بسبب انتهاكات حقوق الإنسان مما كان يعني عدم تمرير تلك الاتفاقية.⁷¹ ومع ذلك بقيت تصريحات مسؤولي الاتحاد معتدلة إلى حد ما ولاسيما لجهة العامل الديني. ففي مقابلة مع صحيفة "البائس" الإسبانية لم ينف رئيس اللجنة الأوروبية السابق رومانو برودي -وهو من المنادين بضرورة تفعيل الحوار مع تركيا- وجود توجه من هذا القبيل، واكتفى بالتأكيد أن مثل هذه الإشارة لا علاقة لها بإمكانية دخول دول غير مسيحية في الاتحاد وأنها لا تتناقض -إطلاقاً- مع التعددية الدينية.⁷² ويقول باروسو: "إن تركيا ليست جاهزة للانضمام إلى الاتحاد اليوم، ولا غداً، ولكن يجب أن تستمر المفاوضات العضوية، فهذا جزء من مصداقية الاتحاد الأوروبي". بدوره حذر أولي رين مفوض التوسع الأوروبي، فرنسا من عواقب معارضتها لانضمام تركيا وقال: "إذا كانت الدولة العضو أو مجموعة من الدول تريد اللحاق بالخيار، فعليهم تحمل نتيجة أعمالهم".⁷³

وعلى الرغم من هذه المواقف المرعبة التي تعترف بالأمر الواقع وتستند إلى قرارات الاتحاد الأوروبي، نجد بعض المواقف المعارضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد ومنها موقف، رئيس هيئة الإصلاح الدستوري للاتحاد الأوروبي فاليري جيسكار ديستان الذي يعتقد أن التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي "سيكون نهاية الاتحاد الأوروبي".

4. الانقسام الأوروبي بين فريق مؤيد لعضوية تركيا وآخر معارض لها:

اتفقت الدول الأعضاء جميعها على ضرورة التعاون مع تركيا ولكن الخلاف تمحور حول منح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد، فبينما نرى أن ألمانيا تخلت عن سياستها الداعية إلى طرح "الشريك المميز" بدل العضوية الكاملة، وأكدت الحكومة الحالية دعم المطلب التركي بالعضوية الكاملة لتركيا، نرى أن فرنسا -ساركوزي جاهرتم بمعارضتها للعضوية التركية في الاتحاد، مستندة إلى عدة عوائق

⁷¹ محمد مصطفى كمال -فؤاد نهرا- صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية -الأوروبية- مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت آب 2001-ص50

⁷² El Pais 8/11/2002

⁷³ Fatma Yilmaz-sarkozy and EU s decreasing credibility-Turkish Weekly-16 June 2007

أهمها العامل الجغرافي والثقافي ومطالبة ساركوزي بتعليق أي توسع مستقبلي بتصديق الدول الأعضاء جميعها على معاهدة لشبونة التي تم التوقيع عليها في كاتون الأول 2007. وانعكست المعارضة الفرنسية من خلال منع صدور أي تصريح حول انضمام تركيا إلى الاتحاد في بيان بروكسل في أيار 2008 ونرى أنّ السياسة الساركوزية تجاه تركيا تختلف عن السياسات الفرنسية السابقة إذ كانت دوماً مساندة لدخول تركيا، كما أنّ هذه السياسة تتعارض مع توجه المقربين منه.

ومن الدول الأخرى المعارضة النمسا التي دعا مستشارها سوشل إلى منح تركيا شراكة خاصة دون منحها العضوية،⁷⁴ ويربط المحللون النمساويون بين ذكريات الحرب العالمية الثانية والممارسات التركية.. يقول المحلل السياسي النمساوي جورج هوفمان أوستينوف: "لقد أنقذنا أوروبا من تركيا. من يدعم عضوية تركيا في الاتحاد؟ كل قرية ومدينة في النمسا المنخفضة، لديها قصص كيف تم رمي النمساويين من المنحدرات الصخرية الشاهقة، وشهر الأسلحة التركية.. فهذا شيء مهم له عمق داخلي لدى الشعب النمساوي".⁷⁵

ومن أهم المواقف الداعمة لعضوية تركيا الموقف البريطاني، حيث تدعم بريطانيا بقوة سياسة الاستمرار بالتوسع الأوروبي، وتعدّها إحدى أولوياتها، فبعد انتصار أردوغان الأخير صرّح وزير الخارجية البريطاني، ديفيد ميليباند، من مصلحة أوروبا تشجيع تركيا على التقدم أكثر فأكثر في اتجاه العضوية في الاتحاد الأوروبي بعكس ما تفعله الإهانات والسلوك الرفضي اللذان يسهمان في تعزيز موقف القوميين المتشددین داخل تركيا.⁷⁶ وفي زيارته الأخيرة إلى تركيا في أيار 2008، برفقة الملكة اليزابيث قال وزير الخارجية البريطانية: "هناك أوجه تشابه كبيرة بين الشباب التركي والبريطاني.. تركيا أوروبية نعم، ولكن هناك معارضة لعضوية تركيا بالاتحاد.. وفي المقابل هناك العديد من دول الاتحاد التي تدعم دخول تركيا بالاتحاد".⁷⁷

ومن الحكومات الأخرى المؤيدة لانضمام تركيا الدنمارك التي رفضت حكومتها إخضاع قضية انضمام تركيا لاستفتاء كما فعلت كرواتيا، نظراً إلى معرفتها المسبقة بمعارضة الرأي العام الدنماركي لانضمام تركيا.

⁷⁴ Graham Bowley –Turkey; Austrians say no-Herald Tribune; October 6;2005

⁷⁵ Graham Bowley –Turkey; Austrians say no-Herald Tribune; October 6;2005

⁷⁶ النهار – 27 / 7 / 2007 عن افتتاحية "الإندبننت"

⁷⁷ Daily Milliget May 24 2008

ومن ثمّ فلا بد من مضاعفة جهود أنقرة الدبلوماسية في سبيل تحقيق توافق بين الدول الأعضاء للحصول على الإجماع لتمرير قرار عضوية تركيا في الاتحاد، وذلك عبر توطيد علاقاتها مع الدول الأوروبية، وتذليل الصعاب والعوائق.

المبحث الثالث- انعكاسات انضمام تركيا على الاتحاد الأوروبي:

انضمام تركيا إلى الاتحاد سيؤدي إلى مجموعة من الانعكاسات منها ما سيطال مؤسسات الاتحاد ويؤثر في توازنها وبعضها الآخر سيؤثر في السياسة الخارجية للاتحاد، وهو ما سنحاول تسليط الضوء عليه:

المطلب الأول -تأثير انضمام تركيا في المؤسسات الأوروبية (البرلمان الأوروبي نموذجاً):

تمتاز المؤسسات الأوروبية بالمرونة وقدرتها على استيعاب المتغيرات جميعها وفقاً للظروف المحيطة. وقد ضمن الدستور الأوروبي لمؤسسات الاتحاد القدرة على استيعاب المتغيرات كلها مع ازدياد عدد الأعضاء، وفي حال قبول دولة ذات كتلة سكانية ضخمة مثل تركيا فإن ذلك سيؤدي إلى أهمية إجراء بعض التعديلات على مؤسسات الاتحاد.

فتركيا التي سيكون لها الثقل الألماني نفسه من ناحية عدد السكان إذ ستشكل مع ألمانيا 30% من تعداد سكان الاتحاد، ومن ثمّ فسيضم الاتحاد بذلك سبع دول ضخمة هي ألمانيا-فرنسا-إيطاليا-بريطانيا وتركيا-بولونيا واسبانيا. وبحسب الدستور الأوروبي فستؤدي تركيا دوراً أساسياً في آلية صنع القرار داخل الاتحاد، وستكون من بين الدول الضخمة المؤثرة ولاسيما في البرلمان الأوروبي، الذي يتكون بموجب معاهدة نيس من 732 مقعداً موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب وعدد سكانها. ويتم انتخاب النواب بالاقتراع المباشر من قبل شعوب دول الاتحاد، مدة خمس سنوات. وتختلف حصة كل دولة من عدد النواب، وفقاً لعدد سكانها، فلألمانيا 99 نائباً في البرلمان الأوروبي، وفرنسا 87 نائباً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إيطاليا وبريطانيا، وإسبانيا 64 نائباً.. إلخ.

ونظراً إلى تعداد السكان الكبير فسيكون لتركيا تأثير كبير في البرلمان الأوروبي المخول بالسلطات التشريعية والسلطات المتعلقة بالميزانية، والرقابة عليها، وكذلك الرقابة على عمل المفوضية الأوروبية، والمشاركة بوضع القوانين، والمصادقة على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد.

ففي اتحاد يضم 28 دولة (مع افتراض أن تركيا أصبحت عضواً في الاتحاد)، لن يمر أي اقتراح إلا بموافقة ودعم 15 دولة أوروبية، ومن ثمّ لا تستطيع أي دولة أن تسيطر على صناعة القرار. ولكن حجم السكان له قوة أكبر وإمكانية لمنع بعض القرارات ومحاصرتها ولاسيما عند بداية عملية صناعة هذا القرار، ولاسيما بنسبة 60% ف سابقاً كان بإمكان ألمانيا مع كل من بريطانيا وفرنسا (في الاتحاد المؤلف من 25 عضواً) محاصرة القرارات (حيث تشكل مجتمعة نسبة 44,3% من تعداد سكان الاتحاد).⁷⁸

ولكن وبعد انضمام بلغاريا ورومانيا، وفي حال انضمام تركيا فلن يصبح بمقدورهم منع القرارات في اتحاد الـ 28 حيث ستتحول نسبتهم من 3، 44 إلى 2، 36 من تعداد السكان وستكون الأغلبية المطلوبة هي 65%. (انظر الجدول الأول الذي يظهر الثقل السكاني في تحديد القوة التصويتية). (الجدول الرقم 3) - القدرة التصويتية حسب التوزيع السكاني - الاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ 25 -

إل 27 - إل 28 (27 الدول الأعضاء + تركيا)

الدولة	التوزيع في الاتحاد (25 المؤلف من 25 عضواً) 2004	التوزيع في الاتحاد (المؤلف من 27 عضواً) 2015	التوزيع في اتحاد (28) (2015+تركيا)
ألمانيا	18,1	16,9	14,5
فرنسا	13,2	12,9	11,0
إيطاليا	12,6	11,4	9,7
المملكة المتحدة	13,0	12,6	10,7
إسبانيا	9,0	8,4	7,2
بولونيا	8,4	7,8	6,7
هولندا	3,5	3,4	2,9
تركيا	--	--	14,4
الأربعة الكبار (ألمانيا - فرنسا - المملكة المتحدة - إيطاليا)	56,9	53,8	45,9
الأربعة الكبار + تركيا	--	--	60,3
إجمالي دول الاتحاد الـ 28 (27+تركيا)	100	100	100

المراجع: UN World population Division: World population prospects-the 2002 revision and own calculations

⁷⁸ Kristy Hughes, 'Turkey and the European Union; just another Enlargement/'<friends of europe.org/pdfs/Turkey and the European Union Working paper foE.pdf 2004

وفي اتحاد مؤلف من 28 عضواً، سيكون لتركيا 14,4 من القوة التصويتية أي ستساوي مع ألمانيا، حيث ستشكل كل من تركيا وألمانيا قوتين في الاتحاد، ولكن من غير إمكانية محاصرة القرارات التي تحتاج إلى نسبة كبيرة، فيما ستشكل الدول الأربع الكبار فضلاً عن تركيا (باعتبار المعيار هو عدد السكان) في اتحاد مؤلف من 28 عضواً نسبة قدرها 3%، 60 من القدرة التصويتية، ما يزيد القوة التصويتية بمقدار 3,4% مقارنة باتحاد 25 حيث شكل الأربع الكبار نسبة 59,9% وهذا ما يدل على القوة التي تتمتع بها تركيا داخل الاتحاد.

إذ سيكثف ذلك من إمكانية إشغال عدد من المقاعد في البرلمان، وهذا الجدول يوضح كيفية توزيع المقاعد على الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد حيث ستشغل تركيا 82 من المقاعد وهو ما يشكل 11,2% من القدرة التصويتية، ما يعني مساواتها مع ألمانيا بعدد المقاعد نفسه، في حين تتساوى كل من فرنسا-بريطانيا-إيطاليا بعدد المقاعد، حيث ستشغل كل دولة 64 من المقاعد بقدرة تصويتية قدرها 7,8%، وإسبانيا-بولونيا ستشغل 44 مقعداً بقدرة تصويتية قدرها 6% (انظر الجدول حول توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي).

(الجدول الرقم 4) توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي لبعض الدول الأعضاء 2004 & 2015

الدولة	اتحاد مؤلف من 25 عضواً- عام 2004 المقاعد %	اتحاد 28- 2015 المقاعد %
ألمانيا	99	82
فرنسا	78	64
المملكة المتحدة	78	64
إيطاليا	78	64
إسبانيا	54	44
بولونيا	54	44
هولندا	27	22
بلجيكا	2	20
تركيا	--	82
الإجمالي	732	732

المراجع: Source: European parliament and own calculations-

ومع التأثير التركي في البرلمان الأوروبي في حال قبولها عضواً في الاتحاد، سيكون لتركيا 82 مقعداً أي ستسيطر على 11,2 من مقاعد البرلمان، ومن ثمّ فهي غير قادرة على تعطيل قرارات الاتحاد

حتى في حالة اتفاقها مع ألمانيا ولو تم التصويت حسب المصالح القومية وليس حسب المجموعات التي ستكون الأغلب.

كل ذلك يقودنا إلى أهمية تركيا والثقل الذي سيساوي الثقل الألماني من ناحية عدد السكان، ومن ثمّ ستفوق على فرنسا، وستؤدي تركيا دوراً أساسياً في آلية صنع القرار داخل الاتحاد وستكون من بين الدول الضخمة المؤثرة في موازين القوى داخل الاتحاد، وهو ماسيشكل محدداً أساسياً في منحها العضوية.

المطلب الثاني: تأثير انضمام تركيا في التحالفات ضمن الاتحاد الأوروبي:

يرى بعض الأوروبيين أنّ انضمام تركيا إلى الاتحاد سيؤدي إلى فقدان الهوية الأوروبية، وإنهاء حلمها بتحقيق الوحدة السياسية وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مبرراً معارضته لفتح الفصل المتعلق بالاقتصاد والسياسة النقدية في 2007/6/25 بقوله⁷⁹: "إنّ توسيع تركيا سيعزز مخاطر القضاء على الاتحاد الأوروبي السياسي، وهذا لن أقبل به، يجب أن يكون هناك حدود لأوروبا، ولذلك فليس لكل الدول الحق بأن تصبح عضواً في الاتحاد، ومن البداية، لا يوجد مكان لتركيا داخل الاتحاد الأوروبي".

فرنسا التي تؤمن بضرورة أداء دور استثنائي في العالم وأوروبا وتسعى إلى إضافة بعد عسكري دفاعي إلى الاتحاد الأوروبي لكيلا يظل أمن أوروبا يعتمد على الولايات المتحدة كما أثبتت تجربة حروب البلقان، تتخوف اليوم من وجود تركيا في الاتحاد، وذلك لأسباب عدة أهمها:

- في حال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ستصبح تركيا الدولة رقم 2 في البرلمان الأوروبي بعد ألمانيا (حيث ستسيطر على 82 مقعداً ما يشكل 11,2 من القدرة التصويتية في البرلمان الأوروبي)، ويتوقع أن تتجاوز تركيا ألمانيا بعدد المقاعد في 2020 ، وهذا يعني تأثيراً كبيراً ضمن الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، ومن ثمّ القدرة على المناورة والتعطيل، وصناعة القرار دون العودة إلى المرجعية الفرنسية التي ستتحول إلى المرتبة الثالثة من ناحية التأثير في مجال صناعة القرار، ففرنسا لا تريد أن تصبح العضو رقم 3 أو 4 في الاتحاد، وهذا يعني إخلالاً بموازين القوة في الاتحاد.

⁷⁹ HTTP://EN.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/ACCESSION OF TURKEY TO THE EU

- التخوف الفرنسي من إمكانية تحالف كل من ألمانيا وتركيا، فألمانيا تحتضن أعداداً كبيرة من المهاجرين الأتراك (2,5 مليون تركي و600 ألف ألماني من أصول تركية)، كما أنها تدعم وبقوة العضوية التركية في الاتحاد فضلاً عن أنها الشريك الأوروبي الأول لتركيا، ما يعني بدوره وضع فرنسا في الاتحاد سيكون حرجاً، فألمانيا المدعومة من قبل الدول الأوروبية الشرقية في الاتحاد ستقوى. وهذا يعني كذلك عودة المخاوف الفرنسية من ألمانيا، ولاسيما أنها قد عادت لتؤدي دوراً سياسياً وعسكرياً في الساحة الدولية، وانتهجت سياسة خارجية وأرسلت جنوداً إلى الصومال واليوسنة والهرسك⁸⁰ وأفغانستان.
- التخوف الفرنسي من تعزيز التيار الأتغلو سكسوني في الاتحاد الأوروبي بزعامة بريطانيا، المعروف عنها بأنها أطلسية وتصر دائماً على العلاقة المميزة مع واشنطن، ففي حال تحالفت تركيا مع بريطانيا، فهذا سينعكس سلباً على استقلالية القرار الأوروبي الموحد والحاكمة بدوائر البيت الأبيض.
- الموقف الأمريكي الداعم لعضوية تركيا، ولاسيما أن أمريكا تدعم بقوة انضمام تركيا إلى الاتحاد، وذلك لأسباب أمنية على حد تعبيرها، ولعضويتها في حلف الناتو⁸¹، وهذا بدوره يزيد من مخاوف فرنسا بأن تصبح تركيا هي اليد اليمنى للولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي، وهذا ينعكس سلباً على الموقف الفرنسي الذي يدعو دائماً إلى الاستقلالية عن واشنطن، وأن يكون للاتحاد الأوروبي صوته الموحد بعيداً عن تأثير واشنطن.

ومن جهة أخرى، فمن خلال قراءة الجدول رقم 6 (انظر المطلب الثالث) نرى أن اليونان وقبرص من أكثر الدول المطالبة باستقلال السياسة الخارجية الأوروبية عن أمريكا (اليونان تؤيد بنسبة 94 % وقبرص 92 %)، ما قد يدفع هذه الدول كذلك إلى التفكير بمستقبل السياسة الأوروبية في حال انضمام دولة مثل تركيا تعد حليفة لأمريكا، ويعود ذلك إلى التصور اليوناني والقبرصي بأن الولايات المتحدة هي الداعم الأساسي لتركيا ومصالحها في منطقة النزاع بقبرص والنزاع في بحر إيجه.

ومن ثم فستفكر كل من فرنسا وقبرص واليونان طويلاً، قبل القدوم على قبول تركيا في الاتحاد، وستدرس كل موازين القوى جيداً، وهذا بدوره سيضيف عقبة جديدة أمام تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

⁸⁰ هانس تارك سياسة الحذر الألماني: الحياة-08/03/26 // عن مجلة بوليتيك ايتراجير» الفرنسية، خريف 2007 - هانس تارك سياسة الحذر الألماني

⁸¹ Herald tribune, February, 8, 2008

المطلب الثالث: تأثير الرأي العام التركي في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي في حال انضمام تركيا:

إذ يتوقع أن يكون سلبياً نظراً إلى طبيعة الشعب التركي الذي يصر على وجود سياسات تركية قومية، ترفض الاعتراف بالسياسة الأوروبية فوق القومية.

وتقضي المادة الثانية من معاهدة ماستريخت بتحديد الهدف التالي للاتحاد الأوروبي: "يؤكد الاتحاد هويته على الصعيد الدولي. وعلى الأخص عبر تطبيق سياسة خارجية أمنية مشتركة، تتضمن بنية متقدمة لسياسة الدفاع المشترك التي تؤدي إلى دفاع مشترك، طبقاً لأحكام المادة رقم 17". ومن ثمّ فههدف الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية المشتركة هو الانتقال بعملية صنع القرار من الحكومات الوطنية إلى مؤسسات الاتحاد فوق القومية أو ما يسمى "أوربة السياسة الخارجية" للدول الأعضاء. وهو ما يصعب تطبيقه في تركيا التي تتخفف فيها نسبة مؤيدي أوربة السياسة الخارجية ولاسيما أننا نتحدث عن دولة يؤدي فيها الجيش الدور الأساسي. وقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام الأوروبي والتركي وجود فوارق واختلافات كبيرة بين الرأي العام التركي والرأي العام في الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد تجاه مسألة دور الاتحاد في السياسة الخارجية والأمنية ولاسيما مكافحة الإرهاب، فقد أظهرت النتيجة بشكل واضح وصريح محدودية دعم الرأي العام التركي لأوربة السياسة الخارجية. فحسب المعيار الأوروبي رقم 68 الذي تضمن استطلاعاً للرأي أجري في تركيا في تموز 2007، والمتعلق بالاختيار بين الحكومة الوطنية أو الاتحاد الأوروبي لمحاربة الإرهاب، قال 53% من الأتراك إنّ هذا القرار يعود إلى الحكومة الوطنية، في حين وافق 43% من الأتراك أن يكون من اختصاص الاتحاد الأوروبي. وكانت هذه النسبة هي الأعلى بين جميع الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد، حيث كانت متوسط نسبة من أجاب بضرورة محاربة الإرهاب في إطار الاتحاد الأوروبي وليس الحكومة الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد 81% بينما بلغت في فرنسا 85%، بريطانيا 71%، هنغاريا 89%، بلجيكا 86%،⁸² فحسب وجهة النظر التركية على الحكومة التركية أن تحارب وحيدة الإرهاب وليس في إطار الاتحاد الأوروبي، ويعود هذا الرأي العام التركي نظراً إلى معاناة الشعب التركي من الإرهاب.⁸³ كل ذلك دفع إلى طرح سؤال حول ما سيكون الحال عليه عند حصول تركيا على العضوية الكاملة، وإلى أي مدى سيكون دعم الرأي العام التركي للسياسة الخارجية والمشاركة

⁸² Eurobarometer 68, December 2007 Turkey National report. Question Qa 20 a.4, p.23.

⁸³ The EUs Common Foreign, Security and Defense Policies and the Turkish Perceptions-

Melmet Muftuler-Bac and Yaprak Gursoy-this paper is prepared for the international studies 25-29 March 2008, San Francisco- p10 , association annual convention

للاتحاد الأوروبي، ومدى دعمها لسياسة التوسع الأوروبي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم 5 من خلال الإجابة عن بعض الأسئلة التي طرحت في استبيان كان السؤال الرئيس فيه: ما وجهة نظرك في كل من المسائل التالية؟ من فضلك سجل وجهة نظرك مع أو ضد في كل مسألة.. أما المسائل فهي المبينة في الجدول رقم 5) الآتي والنسب الموجودة هي المؤيدة (مع)

(الجدول رقم 5) نتائج استبيان للرأي العام حول وجهة النظر من بعض المسائل المتعلقة بالاتحاد

الأوروبي.

الدولة	السؤال A27.2 (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة)	السؤال A27.3 (السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية المشتركة)	السؤال A27.4 (التوسع مع %)
ألمانيا	84	87	34
سلوفينيا	82	88	67
بولونيا	81	85	76
اليونان	80	84	56
قبرص	79	91	65
اسبانيا	77	79	65
إيطاليا	73	75	48
فرنسا	70	82	32
النمسا	69	68	28
أيرلندا	67	61	42
هولندا	65	79	50
المملكة المتحدة	52	56	41
السويد	50	59	52
تركيا	40	46	50

المرجع: Euro barometer 67, field work; April–May 2007; publication November 2007, pp.146-151

وفي استبيان آخر رصد الرأي العام في الدول الأوروبية وتركيا تجاه مسائل مثل دعم وجود وزير خارجية للاتحاد يمثل كل الأعضاء ويتكلم باسمهم في المحافل الدولية، وسؤال آخر حول الرغبة في أن تكون السياسة الخارجية الأوروبية مستقلة عن الأمريكية، والثالث حول ضرورة وجود سياسة أوروبية مشتركة للهجرة تجاه الشعوب من خارج الاتحاد، فكانت أدنى نسبة في تركيا بلغت 50% مؤيدة لوجود وزير خارجية، و49% مؤيدة لوجود سياسة خارجية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة، و43% مؤيدة لوجود سياسة مشتركة للهجرة، في حين بلغ متوسط نسبة المؤيدين في الدول الأوروبية الأعضاء 27 على التوالي 69 لصالح وزير خارجية للاتحاد، و80 لوجود سياسة أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، و75 لوجود سياسة مشتركة للاتحاد في مجال الهجرة والجدول التالي يبين بالتفصيل نسبة المؤيدين للأسئلة الثلاثة (الجدول 6):

(الجدول الرقم 6) نتائج استبيان للرأي العام في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتركيا
حول عدد من المسائل

الدولة	السؤال qa39.1 (وزير خارجية للاتحاد يمثل الدول الأعضاء في المحافل الدولية) النسبة المئوية للمؤيدين	السؤال qa39.2 (الاستقلال عن الولايات المتحدة) النسبة المئوية للمؤيدين	السؤال qa39.3 (السياسة المشتركة للاتحاد في مجال الهجرة من خارج الاتحاد) النسبة المئوية للمؤيدين
بلجيكا	81	83	85
سلوفينيا	81	88	84
بلغاريا	81	73	67
ألمانيا	75	90	83
هولندا	74	83	79
فرنسا	73	83	79
إيطاليا	72	68	72
لاتفيا	72	78	75
ليتوانيا	72	77	78
إسبانيا	71	81	78
هنغاريا	71	82	78
الاتحاد بأعضائه 27	69	80	75
قبرص	69	92	86
لوكسمبورغ	68	82	76
النمسا	68	80	72
تشيكيا	68	80	
مالطا	68	79	73
بولونيا	68	80	77
اليونان	67	94	86
إيرلندا	65	77	71
البرتغال	61	72	65
فنلندا	61	85	65
المملكة المتحدة	57	75	68
السويد	52	89	70
رومانيا	52	89	70
الدنمرك	48	83	71
استونيا	67	79	72
سلوفاكيا	67	84	81
تركيا	50	49	43

المرجع: pp.471-473، publication November 2007، Euro barometer 67، field work; April –May 2007

كل ذلك انعكس على الرغبة التركية بروية الرأي العام التركي حول سؤال يدور حول دور الاتحاد الأوروبي في السياسة الدولية في السنوات الخمسين القادمة، وتضمن الاستبيان الرأي بثلاثة مجالات⁸⁴:

• الرغبة في أن يكون للاتحاد جيشه الخاص: فكانت الإجابات في الدول الأعضاء 27 على النحو الآتي: 56% قالوا نعم، 26% قالوا لا، 18% لا يعرفون. أما في تركيا فكانت الإجابات على النحو الآتي: 32% نعم، 24% لا، 44% لا يعلمون.

• الرغبة في أن يكون للاتحاد رئيسه المنتخب من المواطنين: الأعضاء 27، 51% نعم، 30% لا، 19% لا يعلمون. أما في تركيا فكانت النسب على النحو الآتي: 36% نعم، 21% لا، 43% لا يعلمون.

• الرغبة في أن يكون الاتحاد واحداً من القوى الدبلوماسية القاندة في العالم: الأعضاء 27، قال 61% نعم، 22% لا، 17% لا يعلمون، أما في تركيا فكانت النسب 42% نعم، 18% لا، 40% لا يعلمون.

وبالنتيجة ومن خلال تحليل الأرقام نجد بذور المعارضة التركية بين الأتراك حول دور السياسة الخارجية المشتركة واحتمالات تأثير المصلحة القومية والشعور القومي المتضخم لدى الأتراك في عملية صناعة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الاتحاد، فلا بد من أداء كل من الاتحاد وتركيا أن يقوموا بدور أساسي في تنقيف الأتراك حول فوائد الاندماج وأهمية السياسات المشتركة.

المطلب الرابع: إيجابيات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي: من أهم الانعكاسات الإيجابية لانضمام تركيا إلى الاتحاد:

1. ضم تركيا إلى أوروبا يقدم لأوروبا الموحدة ميزات إستراتيجية: فهناك منافع جيوسياسية سيكسبها الاتحاد عندما تصبح تركيا عضواً فيه. فأوروبا مطالبة بمد الجسور مع العالم الإسلامي انطلاقاً من تركيا البلد المسلم، فالعجز التواصلي مع البلدان الإسلامية ومظاهر سوء التفاهم، وما تفرزه من نفور متبادل ومن صدام، ممكن تداركه بالانفتاح الفعلي وترجمته العملية بانضمام تركيا. وبذلك تكون أوروبا قد امتلكت نكاء اللحظة التاريخية وفطنت لمستلزمات التحضير الجدي لمواجهة التوترات، والمشاكل التي تعاني منها هي نفسها التي تكبل قدرتها على التأثير

⁸⁴ Euro barometer 68,2007 Turkey National Report .Question 38,p.27

الملموس في الوضع الجيواستراتيجي العالمي، وتعود الأهمية الجيواستراتيجية إلى الموقع الفريد الذي تتمتع به تركيا كجسر يربط بين قارتي آسيا وأوروبا فتركيا بموقعها الخاص في العالم الإسلامي هي معبر أوروبا السياسي والاستراتيجي والثقافي والاقتصادي نحو الشرق الأوسط والقوقاز، وهذا الجسر هو الذي يقود أوروبا إلى ملامسة العملاق الصيني والعملاق الهندي، بدلاً من أن تعزل أوروبا نفسها وراء مضيق البوسفور والدرديل اللذين يتحكمان بمدخلين إلى البحر الأسود والبحر المتوسط فضلاً عن قربها من أكثر المناطق ثراء بالنفط والغاز في العالم.

كما أن تركيا هي المعبر الذي حافظ الغرب على سلامته وإدماجه في منظمته الدفاعية "حلف الأطلسي" فكانت تركيا مخصصة لتوجهها الأوروبي، وأميناً على مبادئ العلمانية وأسس التآرب⁸⁵. وفي عصر الحرب الباردة كانت الحاجز الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفيتي إلى المياه الدافئة وآسية والشرق الأوسط، واليوم تقف تركيا حاجزاً في وجه أي تحرك روسي محتمل في المستقبل باتجاه المياه الدافئة أو النفط، وحاجز بين روسيا والشرق الأوسط والبلقان وآسية الوسطى.

واستطاعت تركيا أن تقيم علاقة إقليمية مؤسسية، مع روسيا وغيرها من الدول المشاطئة للبحر الأسود، من خلال منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود فضلاً عن منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي (ايكو).⁸⁶

2. من الناحية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية: بعد انضمام تركيا أمراً له معنى من الناحية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية. فأوروبا الموسعة التي سيصل تعدادها بعد انضمام تركيا إلى 550 مليون نسمة، ستكون قادرة على احتلال المكائنة التي تليق بها وسط القوى الكبرى في العالم خلال القرن القادم. ليس فقط بالمقارنة مع دول مثل الولايات المتحدة ولكن أيضاً بالمقارنة مع دول أخرى مثل الصين، والهند، والبرازيل وروسيا بعد أن تستعيد حيويتها.⁸⁷
3. التأثير التركي في دعم الاتحاد كلاعب دولي في المنطقة والعالم: استندت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والفضيلة إلى عاملين أساسيين في صوغ سياستها الخارجية وهي:

⁸⁵ - هيثم الكيلاني -دراسات إستراتيجية -العدد 6- تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية -مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية -1996 ص36

⁸⁶ - المرجع نفسه ص36

⁸⁷ تركيا تجتاز عقبة على الطريق إلى أوروبا التاريخ 1425-11-9- هـ: الموضوع [03]: الشرق الأوسط باتريك سيل

أ- مبدأ "تعدد البعد" في العلاقات الخارجية

ب- "تصفير" المشاكل مع دول الجوار، أي تحويلها إلى صفر وخاصة مع سورية التي طالما شهدت العلاقات معها توترات كبيرة.

انطلاقاً من حجم تركيا وموقعها، فإن تركيا ستصبح لاعباً أساسياً في صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فبدخول تركيا إلى الاتحاد ستمتد حدود الاتحاد الجديدة إلى جنوبي القوقاز (أرمينيا - جورجيا) وإلى سورية، إيران والعراق. ما سيؤدي إلى تعميق الاهتمام الأوروبي بهذه المناطق وتزايد التدخل في شؤون كانت سابقاً تعدّ جزءاً من العلاقات الثنائية بين تركيا وجيرانها ولم تكن كأولوية بالنسبة للاتحاد مثل مراقبة الحدود ومنح الفيزا إلى الاعتراف الدبلوماسي (أرمينيا) والنزاعات حول مصادر الطاقة (المياه). كما سيعزز دخول تركيا الدور الأوروبي في منطقة البحر الأسود -ولاسيما بعد انضمام بلغاريا ورومانيا إلى عضوية الاتحاد، ومن ثمّ ستصبح هناك حدود بحرية للاتحاد وهي البحر الأسود⁸⁸.

من جهة أخرى سيؤدي دخول تركيا إلى تطوير العلاقات المعقدة بين روسيا والاتحاد الأوروبي ولاسيما أنّ تركيا تسيطر على مضيق البوسفور من البحر الأسود إلى المتوسط، فضلاً عن موقعها كدولة ترانزيت وشبكة مهمة لمصادر الطاقة ولاسيما أنبوب باكو -سيهان.. إنّ انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون دافعاً للاتحاد لتطوير علاقاته مع دول الجوار ويجب أن يوظف التوسع في المنحى الإيجابي، وأن يكون وسيلةً للتحسين والتطوير. وستسهم تركيا بدعم السياسة الخارجية الأوروبية في الشرق الأوسط وذلك لأسباب أهمها⁸⁹:

أ- علاقة تركيا بالحدثة بالشرق الأوسط والعالم الإسلامي وطيدة وقديمة. ولاقى نموذج الدولة التركية، إثر قيامها، إعجاب عدد من قادة هذه المنطقة وثقفيها. فهي، على خلاف عدد من دول المنطقة، دولة ولدت من رفض تسوية الحلفاء المنتصرين في الحرب الأولى. واستوحى عدد من دول المنطقة، على غرار تونس وأفغانستان وإيران، النموذج التركي وميله إلى الحدثة.

⁸⁸ Kristy Hughes, 'Turkey and the European Union; just another Enlargement/'<friends of europe.org/pdfs/Turkey and the European Union Working paper foE.pdf 2004

⁸⁹ ملحة بنسلي ألتونيسيك -الدبلوماسية التركية تضطلع بدور القوة البنية في الشرق الأوسط -الحياة -2008/8/20 مترجمة عن انسايت تركي "التركية، 2008/2

- ب- تحديث المؤسسات التركية السياسية والاقتصادية، وتوطيد علاقاتها بالاتحاد الأوروبي، ومباشرتها مسيرة إصلاحات، وتطوير حركة الإسلام السياسي في تركيا، عادت الطريق أمام انتهاجها سياسة القوة اللينة في حل مشكلات المنطقة.
- ت- امتلاك الجانب التركي رؤية واضحة المعالم نحو الوطن العربي وقضاياها الكبرى، ويعرف الساسة الأتراك ماذا يريدون من المنطقة، ونمط الدور الذين يرغبون في ممارسته، إلى جانب معرفتهم بمصالحهم الإستراتيجية فيها.
- ث- دور «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في انتهاج تركيا نهج الدبلوماسية، وتحولها قوة «لينة» أو قوة إقناع بالشرق الأوسط. قبلوغ «حزب العدالة والتنمية» سدة الرئاسة ألقى الضوء على تطور حركة الإسلام السياسي بتركيا. وهو قرينة على نجاح الجمع بين الديمقراطية والإسلام. وانتهج «حزب العدالة والتنمية» نهجاً معتدلاً غير إسلامي، هو أقرب إلى الأحزاب الديمقراطية الأوروبية المحافظة منه إلى الأحزاب الإسلامية.
- ج- رفضت النخب التركية التقليدية أن تكون تركيا نموذجاً يحتذى في هذه المنطقة، ونظرت بعين الريبة إلى إدراج تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير.
- ح- رفض البرلمان التركي شن القوات الأميركية هجماته على العراق من الأراضي التركية، عزز مصداقية تركيا بالوطن العربي وأوروبا القديمة (فرنسا وألمانيا). فهذا القرار نفخ عن تركيا صورة الدولة التابعة. ورحب الشارع العربي بالرفض التركي، في وقت انتقد المثقفون العرب إبرام حكوماتهم اتفاقات سرية مع الولايات المتحدة لدعم الحرب على العراق.
- خ- العلاقات التركية الإيرانية المميزة، وظهور تركيا لاعباً جديداً في الملحمة النووية الإيرانية، عبر لقاء كبير المفاوضين الإيرانيين، أمين مجلس الأمن القومي الأعلى الإيراني، سعيد جليلي مع وزير الخارجية التركي، علي باباجان، وهذا الأخير التقى نظيره الإيراني منوشهر متكي. وغادر باباجان إلى واشنطن إثر اللقاءين، ويعزز دور الوسيط بين إيران والاتحاد ميزات تركيا الإيجابية.⁹⁰
- د - العلاقات التركية الإسرائيلية، والاستمرار بفتح مجالات للتعاون بين البلدين والحصول على استحسان اللوبي اليهودي في أمريكا وأوروبا، ومن ثم فاندماج تركيا إلى الاتحاد سيكون عاملاً لزيادة قوة الطرفين في مجال السياسة الخارجية. كل ذلك دفع باتجاه قيام الجانب التركي بدور الوسيط في محاولتها لإيجاد تسوية لمشاكل المنطقة وذلك عبر:

⁹⁰ بيوتر غوننتشاروف - تركيا لاعب جديد في ملف إيران النووي - الحياة 2008/8/6 عن نوفوستي الروسية 2008/7/23

- أدى دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل.. فالوساطة التركية تعدُّ أبرز ملامح الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط.
- الدور الفعال في قمة دمشق الرباعية التي ضمت الرئيس السوري بشار الأسد رئيس القمة العربية والرئيس الفرنسي ساركوزي الذي ترأس بلاده الاتحاد الأوربي وأمير قطر وهو حالياً رئيس مجلس التعاون الخليجي. فضلاً عن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.
- توقيع تركيا اتفاقية للتعاون الاستراتيجي مع دول الخليج العربي، وهي الثانية بعد أن وقعت اتفاقية للتعاون مع العراق في تموز 2007 .
- التعاون الاستراتيجي والاقتصادي بين تركيا وكل من جورجيا وأذربيجان ولاسيما بعد افتتاح مشروع سكة حديدية تربط بين الدول الثلاث، وتدشين خط نفط باكو-تيليسي-جيهان، وخط الغاز الموازي له.
- تحسين العلاقات الأرمينية التركية عبر سعي الرئيس الأرمني، سركيسيان، إلى تحسين العلاقات بتركيا.
- محاولة تركيا المشاركة في جهود إرساء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأعدت مبادرة «توب بيس» الصناعية للسلام. وأشرفت على هذه المبادرة غرفة التجارة التركية، وأبرمت اتفاقاً مع نظيرتها الفلسطينية والإسرائيلية. وكان من المفترض أن تفتتح منطقة صناعية على مقربة من معبر إيريز بين غزة وإسرائيل، وأن توفر نحو 7 آلاف فرصة عمل للفلسطينيين. ولكن سيطرة «حماس» على غزة دعت المشرفين على المشروع إلى نقله إلى منطقة الترقية بالضفة الغربية. ومنذ «بروتوكول باريس» في 1996، قدمت تركيا 10 ملايين دولار إلى الفلسطينيين أنفقت على قطاعات الصحة، والتعليم، والإدارة العامة والأمن، والزراعة، والسياحة. وشارك خبراء أترك في عملية الإصلاح الإداري والقانوني بأراضي السلطة الفلسطينية، وشاركوا في برنامج تدريب عدد من الدبلوماسيين الفلسطينيين. وأنشأت تركيا «لجنة القدس التقنية» لتقضي هل الحفريات الإسرائيلية تتهدد الحرم الشريف؟. وشاركت تركيا في «الوجود الدولي المؤقت» في الخليل، في 1997. واستقبلت خالد مشعل، إثر فوز «حماس» في الانتخابات.
- الدور التركي الإيجابي في إنجاح مؤتمر الدوحة حول لبنان.

- مشاركة تركيا في قوات «اليونيفيل 2» بجنوب لبنان، رغم مواجهة القرار معارضة داخلية. وهذه المشاركة هي خطوة على طريق تعطاف السياسة الخارجية الجديد بالشرق الأوسط، وميلها إلى التدخل في النزاعات الجيوسياسية بالمنطقة. وحصّة الدول الأوروبية راجحة في قوات اليونيفيل، وإسهام تركيا في عمل هذه القوات أبرز بعض وجوه التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بالشرق الأوسط. وتوسّطت تركيا بين الأطراف السياسية اللبنانية المتنازعة⁹¹.
 - اقتراح رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، على نظيره الروسي والجورجي في زيارته السريعة إلى موسكو وتبليسي، حل أزمة القوقاز وتشكيل حلف قوقازي متعدد الأقطاب والقوى، وقد قوبل اقتراح أردوغان بالترحيب الروسي والجورجي.⁹²
 - الوساطة التركية غير المعلنة بين موسكو وواشنطن في أزمة القوقاز.
- ومع ذلك يبقى الدور التركي في السياسة الخارجية مرتبطاً بماهية الاتحاد الأوروبي وكيف سيطور السياسة الخارجية في العقود القادمة وهذا سؤال مفتوح..
- وثمة عقبات تعوق نجاح سياسة تركيا الخارجية اللينة، وتضعف فرص إرسائها على أسس ثابتة ودائمة. فهذا الضرب من السياسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار تركيا، وقدرتها على تذليل مشكلاتها الداخلية. ويقوض الاضطراب السياسي استقرار تركيا، ويقوض متانة سياستها اللينة بالشرق الأوسط. ويخلف تعثر المفاوضات التركية - الأوروبية على عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أثراً سلبياً في قوة تركيا اللينة. وقد يحول ميل العالم الإسلامي إلى التطرف من دون نجاح مشروع السياسة التركية. ويتزامن الميل إلى التطرف مع تنامي خوف الغرب من المسلمين، ومع دعوة «القاعدة» إلى مهاجمة تركيا.

4- العامل الاقتصادي: حيث تمتلك تركيا سوقاً واسعةً ونشيطةً⁹³، وباكتمال إجراءات انضمام تركيا إلى الاتحاد، ربما في 2015 سيكون عدد سكانها نحو 80 مليون نسمة، يمثلون سوقاً تصل قيمتها، إلى 200 مليار دولار، وباعتبارها اقتصاداً نامياً فإن تركيا ستكون نقطة جاذبة للاستثمار الخارجي، فمقدرة تركيا على جذب رأس المال الخارجي واستيعابه ستتراوح بين ثلاثة وأربعة

⁹¹ مليحة بنسلي ألتونيسيك -الدبلوماسية التركية تضطلع بدور القوة اللينة في الشرق الأوسط -الحياة -2008/8/20 مترجمة عن "انساييت تركي" التركية، 2008/2

⁹² ياسمين شونغار الحياة -2008/8/20- عن "طرف" التركية، 2008/8/15

⁹³ Semih Accomack -Differences between the EU and Turkey greatly exaggerated-Europe EconoMonitor-Jul 1,2008

مليارات دولار سنوياً، لتطوير زراعتها وصناعاتها وخدماتها وبنيتها التحتية.⁹⁴ وهذه الميزة تستخدم الاتحاد اقتصادياً عبر امتداد سوقه إلى الشرق الأوسط. فبلاد الأناضول بمساحتها الشاسعة وعدد سكانها الكبير تشكل سوقاً مهمة للشركات الأوروبية الساعية إلى مزيد من التوسع عالمياً. كما يمكن لتركيا أن تكون رافداً سكانياً لعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي التي يتراجع عدد سكانها بفعل قلة الولادات ونسبة الشباب المتدنية في صفوف السكان، فسدس الشعوب الأوروبية ستكون فوق سن الستين، وفي بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا سيكون واحد من كل عشرة فوق سن الثمانين وسيكون العمر المتوسط للأوروبي خمسين عاماً، أي أعلى بتسع سنوات من العمر المتوسط لأسن أمة على الأرض اليوم وهي اليابان، وفي حال لم يرتفع معدل خصوبة الأوروبيين فإن عدد الأوروبيين تحت سن الخامسة عشرة سيهبط بنسبة 40 في المئة بعد نصف قرن، في الوقت الذي يرتفع عدد المسنين بنسبة خمسين في المئة⁹⁵، وهذا يعني أنه لا يمكن لأوروبا سد هذه الثغرة، إلا باليد العاملة التركية الشابة. ومن ثمّ فدخل تركيا سيوسع الفضاء الاقتصادي الأوروبي وسيسهم في تقويته باعتبار حجم السكان وسعة السوق وما إلى ذلك من مقومات التكامل الاقتصادي داخل فضاء أوروبي رحب وغني بتنوع موارده. ويلاحظ أنّ حجم التبادل التجاري بين الاتحاد وتركيا هو في ازدياد فقد ارتفع خلال عام 2007 بنسبة 8,5% ليصل إلى 99,5 مليار يورو. وارتفعت الواردات الأوروبية إلى تركيا بنسبة 5% في عام 2007 لتبلغ 52,6 مليار يورو وزادت الصادرات التركية لأوروبا 12% في العام نفسه لتبلغ 46,9 مليار يورو⁹⁶. وتعدّ تركيا في العام 2007 خامس دولة في العالم من حيث الاستيراد من الدول الأوروبية وتحتل المرتبة السابعة من حيث التصدير. وقامت الحكومة التركية بسن قوانين اقتصادية تؤهلها لتكون مركزاً استثمارياً مهماً في العالم، ولتنسجم مع النظام الاقتصادي ومعايير ماستريخت الاقتصادية الأوروبية. وعلى صعيد العلاقات الثنائية بين تركيا ودول الاتحاد.. تبقى ألمانيا الشريك الأفضل التجاري والاقتصادي لتركيا داخل الاتحاد الأوروبي إذ يبلغ معدل التبادل التجاري بين الدولتين 14 بليون يورو سنوياً، وهذا الرقم تضاعف في السنوات العشر الأخيرة.

وتشكل نسبة الصادرات التركية إلى ألمانيا تقريباً 14 % من نسبة الصادرات التركية الإجمالية فسي حين تشكل نسبة الصادرات الألمانية إلى تركيا 17 % من الصادرات الألمانية الإجمالية. وارتفعت

⁹⁴ لقمان عمر النعيمي -تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام -العدد 120 -مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2007-ص17

⁹⁵ محمد حسين أبو العلا -هكذا أكتب باتريك بوكانن -موت الغرب حقيقة مستقبلية ينتظرها العالم الثالث -الحياة -2008/7/13

⁹⁶ شبكة الإخبار العربية -نقلًا عن معهد الإحصاء الأوروبي -وكالة كونا الكويتية.

نسبة التبادل التجاري بين ألمانيا وتركيا خلال المدة الممتدة من كانون الثاني إلى شهر تشرين الثاني من عام 2007 إلى 4% زيادة على عام 2006. ووصلت ثمن البضائع الألمانية المصدرة إلى تركيا 31 ملياراً و900 مليون يورو بنسبة زيادة وصلت إلى 5%، ووصلت أرباح البضائع التركية إلى ألمانيا نحو مليار يورو بنسبة زيادة وصلت إلى 5% هي الأخرى⁹⁷.

كما يوجد 1100 شركة ألمانية تعمل في تركيا، ويزور تركيا ثلاثة ملايين سائح ألماني سنوياً، في حين يوجد 5، 2 مليون تركي يعيشون في ألمانيا، و600 ألف منهم أصبح ألمانياً. كما تشكل تركيا شريكاً تجارياً مميزاً للمملكة المتحدة. ففي عام 2002، احتلت تركيا المرتبة الثالثة من ناحية الصادرات إلى بريطانيا وجاءت في المرتبة السادسة من ناحية الواردات إلى بريطانيا، وبلغ حجم التعاملات التجارية الثنائية لعام 2002 مبلغ 3,7 مليار جنيه إسترليني، وبناءً على ذلك، سيؤدي انضمام تركيا إلى الاتحاد إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على جميع مساراتها الثنائية والتعددية وستشكل تركيا سوقاً مهمة لتصريف المنتجات الأوروبية والعكس صحيح. وهي جد متقدمة من حيث معيار الانفتاح التجاري.

5. العضوية التركية ستجعل الاتحاد الأوروبي منظمة مفتوحة على الآخر وليست فقط للمسيحيين، وستعطي تركيا الإسلامية أوروبا مشروعاً جديداً ينفي عنها دخولها في مرحلة الصراع بين الحضارات، وسينقل الحضارات من الحوار إلى التفاعل المباشر مما سيسهم بتقريب أوروبا من العالم الإسلامي ويجعل منها جسراً بين أوروبا والإسلام المعتدل فعضوية تركيا في الاتحاد ستكون بمنزلة رسالة إلى العالم الإسلامي والعربي مؤداها أن القيم الأوروبية لا تتعارض مع القيم الإسلامية، وستكون بمنزلة ضربة لكل من الحركات العنصرية التي تنمو في أوروبا. ويقول المؤيدون: إن تركيا جغرافياً وتاريخياً وثقافياً كانت جزءاً من أوروبا، فهي تمتد على حدود أوروبا الشرقية الجنوبية - وهي لا يمكن أن تكون خارج أوروبا، وثقافياً كانت تركيا مركزاً للتمازج والتأثيرات الغربية والشرقية، وهو ما أكدته استطلاع الرأي الأخير في تركيا حول التنازع بين الانتماء إلى الشرق أو إلى الغرب، حيث قال 40% بالانتماء إلى الشرق، في حين قال 41% بالانتماء إلى الغرب⁹⁸.

6. دخول دولة علمانية، ذات أغلبية مسلمة مثل تركيا إلى الاتحاد، سيعزز التنوع داخل الاتحاد، وسيؤدي إلى تعزيز التنوع الثقافي والديني ولاسيما أن الاتحاد كان دائماً دولة علمانية، وتركيا

⁹⁷ شبكة الإخبار العربية - الدائرة الإحصائية الألمانية عن وكالة "واس" السعودية.

⁹⁸ Survey led by Dr Hakan Yilmaz "Euro skepticism in turkey" Boozici University

- عانت دائماً من صراع بين العلمانية والدولة والدين. ومن ثمّ قبول تركيا سيؤدي إلى نفي فكرة أن الاتحاد هو نادي مسيحي⁹⁹، وسيترك تأثيرات مهمة في تنوع الهوية الأوروبية، وافتتاحها على الأديان الأخرى. ولما كان الإسلام هو الدين الثاني الأكبر بعد المسيحية في أوروبا فستكون أوروبا مسيحية-إسلامية، وهذا بحد ذاته حدث كبير على صعيد الحضارة الأوروبية.¹⁰⁰
2. انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد سيجعل الاتحاد أقوى من الناحية العسكرية ولن يتعرض بعد ذلك إلى مشاكل فيما يتعلق بالحصول على العدد الكافي من القوات اللازمة لإرسالها في مهام حفظ السلام المختلفة التي تضلع بها أوروبا في مناطق الأزمات في العالم، فتركيا ستوفر العضلات المطلوبة بصورة ماسة للسياسات الأوروبية الخارجية والدفاعية المشتركة، ولاسيما أن الجيش التركي هو أكبر جيش في حلف الناتو بعد الأمريكي.
3. قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سينشط الحوار عربي-أوروبي من جهة وإيراني-أوروبي من جهة أخرى، تديره تركيا ولاسيما وأنها الأقرب إلى المنطقة، والأكثر خبرة في التعامل مع جوارها.
4. منح العضوية في الاتحاد لتركيا سيقوي من موقعها وسيؤدي إلى تعزيز الإصلاحات والمسار الديمقراطي بها وسيكون عاملاً رادعاً للحركات التي ترغب بالانقلاب على العلمانية ومؤسسات الدولة والدستور، ولاسيما أن محاولات السياسيين الإسلاميين لأخذ الشعب التركي في طريق آخر قد فشلت بسبب المقاومة من قبل السياسيين والجيش التركي الذي كان من البداية حامي العلمانية حسب تعليمات كمال أتاتورك، وهذا ما شاهدناه عبر مقاومة حكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان خوفاً من الاحتراف عن العلمانية.¹⁰¹ فالدولة التركية دولة مؤسسات، وفيها جهاز قضائي مستقل، وهي سلطة الرقابة الأعلى على النظام السياسي وحكم القانون، وهي تستطيع التدخل ليس للتجريم والتحرير والقمع فحسب، بل للتصحيح أيضاً. ورأينا كيف اعترف رئيس الوزراء أردوغان للمحكمة الدستورية بالوظيفة الرقابية والدستورية، واتجه علناً للتصحيح الذي طلبته المحكمة، كما هو شأن البرلمانين العريقين الذين لا تدفعهم شعبيتهم الكبيرة لتجاوز المؤسسات، أياً يكن الرأي في دعاواها وبيروقراطيتها وميول أكثرية جهازها الإداري والقضائي.¹⁰² كما سيؤدي تمتع تركيا بالعضوية في الاتحاد إلى تعزيز النظام البرلماني التركي ويجعله يتفوق على

⁹⁹ Kristy Hughes, 'Turkey and the European Union; just another Enlargement/'<friends of europe.org/pdfs/Turkey and the European Union Working paper foE.pdf 2004

¹⁰⁰ محمد نور الدين -تركيا الصيغة والدور -دار رياض الرئيس -كانون الثاني 2008-ص201

¹⁰¹ EURO move-European movement UK;The EU and Turkey -

¹⁰² رضوان السيد -الحياة 2008/8/5 مصدر سابق

- الصعوبات وممانعة الجيش له، ونظراً إلى أن تركيا هي نموذج ناجح في التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي. فهذا سيسهم في نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط والاقتراب بتركيا من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب، فوضع تركيا وهي عضو مستقر ومتطور ومزدهر وديمقراطي في الاتحاد أفضل من تركيا خارج الاتحاد.
5. سيعزز انضمام تركيا إلى الاتحاد التجربة الديمقراطية التركية، فتركيا وهي عضو مستقر ومزدهر ومتطور وديمقراطي في الاتحاد أفضل من تركيا خارج الاتحاد ولديها العديد من المشاكل التي تتخبط فيها، وهي ليست مشاكل اقتصادية فقط ولكن سياسية أيضاً.
6. إن قبول تركيا في الاتحاد سينهي أزمات تركيا مع كل من اليونان وقبرص اليونانية وسيؤدي إلى تعزيز الحوار بين هذه الدول كشركاء في الاتحاد.
7. قبول تركيا في الاتحاد سيعزز من موقع الأقليات في تركيا، فتركيا وبالترامها بمعايير كوبنهاغن ستفتح المجال لحوار ثقافي عرقي ديني داخل تركيا يقوم على أساس المساواة بين الجميع وسيادة القانون.
8. الاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية بين تركيا والاتحاد، يمكن معالجتها عن طريق تفعيل التكامل التركي في أوروبا، فعدم القبول بعضوية تركيا في الاتحاد سيؤدي إلى عزلها الذي سينعكس سلباً على الاتحاد الأوروبي، ومن ثم لا بد من الاعتراف الكامل بتركيا متعددة الثقافات وتفعيل التعاون معها، ما سيوفر للاتحاد فرصة للبدء بعملية التفاهم ومعالجة إشكالية الانقسام بين الثقافات عبر الخطوط الدينية.¹⁰³
9. من الممكن أن تشكل تركيا في المستقبل شريكاً استراتيجياً وعضواً أساسياً مشاركاً في عمليات الاتحاد العسكرية والمدنية، وخصوصاً من جهة قربها من مناطق التوتر مثل القوقاز، البلقان والمتوسط والشرق الأوسط، ومن ثم فذلك سيقود إلى مساهمة تركيا بتفعيل السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة للاتحاد.
10. موقع تركيا وتشاركه بحدود مع دول غير مستقرة مثل العراق، وسورية وإيران، فبعضوية تركيا في الاتحاد ستصبح هذه الدول تحد الاتحاد ويمكن أن تتحول تركيا إلى صلة وصل في نقل البرامج من الأطلسي إلى الشرق الأوسط.
11. إن شعور تركيا بأنها ستبقى إلى الأبد خارج الاتحاد سيدخلها في خيارات إقليمية ودولية جديدة. وروسيا من بين الدول المرشحة لمثل هذا التقارب التركي وهذا يعني احتمال اختلال المعادلة لمصلحة تحالف تركي - روسي، على حساب دول الاتحاد الأوروبي. والبلدان، تركيا وروسيا،

Semih Akcomak -Differences between the EU and Turkey greatly exaggerated-Europe EconoMonitor-Jul 1,2008¹⁰³

يمسكان مع إيران بمفاتيح أوراسيا، جغرافياً واقتصادياً التي ستحتل في السنوات المقبلة في موقع المتحكم بنفط الخليج في الاقتصاد العالمي وطرق إمداد الطاقة إلى أوروبا وأميركا. وإن رفضاً أوروبا لتركيا سيجعل تقاطع المصالح بين تركيا وروسيا وربما إيران يشكل تكتلاً جغرافياً واقتصادياً في وجه أوروبا (المحاذاة جغرافياً والولايات المتحدة).¹⁰⁴ حسب تركيا اليوم على الاتحاد الأوروبي وفي حال عدم وجودها في الاتحاد، ومن ثم فهي تعد بمنزلة الرادع لروسيا من التدخل في شؤون عدد من جمهوريات آسيا الوسطى التي تتمتع تركيا بنفوذ فيها.

12. انضمام تركيا إلى الاتحاد سيعزز التعاون الاقتصادي بين الجانبين والمشاريع المشتركة مثل مشروع أنابيب باكو-تبليسي وسيهان، للوصول إلى نفط أذربيجان في بحر قزوين، وتؤدي هذه المشاريع دوراً مهماً في تأمين حاجة أوروبا من الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز من دول بحر قزوين واستخدامها كخط احتياطي في حال ساءت العلاقات مع روسيا وهو ما حصل في النزاع الأخير بين جورجيا وروسيا. وإذا ما نظرنا إلى استانبول وجدنا أن تركيا وإن لم تصبح عضواً في الاتحاد فهي بكل الأحوال تتجه نحو الأوربية.

13. انضمام تركيا إلى الاتحاد سيعزز أمن مصادر الطاقة (النفط-الغاز) نظراً إلى قربها من هذه المصادر، وسيؤدي إلى حل مشاكل أساسية تواجه الاتحاد مثل: الهجرة غير الشرعية-الإرهاب وغيرها. وأخيراً، فانضمام تركيا إلى الاتحاد سيشكل رسالة توجهها حكومة أردوغان إلى أوروبا والعالم مفادها أن الحكومة الإسلامية قادرة على الاندماج مع الأوروبيين والمحافظة على الحريات وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وقادرة على تعزيز دور المجتمع المدني التركي. وهذا ما برز من خلال دور الحركات النسائية التركية في مرحلة الإعداد للقانون الجنائي الذي أقر، بما يحفظ للمرأة حقوقها ويؤكد دورها الكامل في المجتمع مثلها مثل أي امرأة أوروبية، كما أن تركيا ستساعد الاتحاد من خلال استخدام القوة الناعمة لدمج بقية دول الشرق الأوسط في مسيرة الاتحاد الأوروبي.

الخاتمة:

يرى الكاتب عزمي بشارة أن لدى أوروبا مشكلة حقيقية، إذ تثبت هذه الحركة مرة أخرى أن أوروبا هي العنصرية التي تماطل بعدم قبول دولة متطورة، وحكومتها منتخبة ديمقراطياً، لعضويته¹⁰⁵.

¹⁰⁴ محمد نور الدين تركيا الصيغة والدور -دار رياض الرئيس -كانون الثاني 2008-ص205

105 عزمي بشارة -الحياة- 2007/07/26

ومع اختلاف المواقف الأوروبية من عضوية تركيا فإن جميع الخيارات مفتوحة للالتفاف على عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد وذلك عبر طرح بدائل مثل:

(1) منح تركيا "منصباً فخرياً" لتركيا في الاتحاد الأوروبي دون عداها شريكاً كاملاً، وهو ما تدعو إليه معظم الدول الأعضاء في الاتحاد، في حين تعارض تركيا هذا الخيار والخيارات الأخرى جميعها باستثناء منحها العضوية الكاملة.

(2) الخيار المتوسطي (الشراكة)¹⁰⁶ وهو ما طرحه الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي، ويهدف ساركوزي من مشروعه هذا إلى:

- وقف التوسع في عضوية الاتحاد حفاظاً على هويته المسيحية، وهو ما يعني رفض قبول تركيا عضواً في الاتحاد.

- إغلاق الباب أمام الهجرة غير الشرعية، ولاسيما القادمين من العالمين العربي والإسلامي، وفتحه فقط أمام هجرة منتقاة للكفاءات.

وهو ما رفضته تركيا، واستطاع رئيس الوزراء التركي دفع الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى تأكيده في نهاية المطاف، إن الخيار المتوسطي لا يعدُّ بديلاً عن العضوية الكاملة لتركيا، وإن فرنسا ستدعم هذه العضوية. ومع ذلك يبقى هذا احتمال أن يشكل الاتحاد من أجل المتوسط بديلاً عن عضوية تركيا في الاتحاد احتمالاً قائماً وخصوصاً من خلال النظر إلى أقوال مصميه وأبرزهم هنري غيتو إذ يقول: "إن الاتحاد إطار يسعنا داخله التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للسيطرة على موجات الهجرة"، "ما يعني اقتصار المعالجة على الأعراض، وتهمل معالجة الأسباب التي تؤدي إلى تدفق الهجرة، وإلى التعصب الإرهابي."¹⁰⁷

(3) ما طرحه المفوض الأوروبي السابق رومانو برودي حول دخول تركيا في سياسة الجوار الأوروبية لإيجاد حل وسط بين الانضمام والمشاركة التي تبناها المجلس الأوروبي في 23 حزيران 2004.

106 برزت الشراكة الأوروبية-المتوسطية منذ عام 1995، حينما وقعت دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة اتفاق برشلونة مع اثنتي عشرة دولة متوسطة، وقد تأسست الشراكة الأوروبية - المتوسطية في إطار تطوير أوروبا لسياسة متوسطة تأخذ في الحسبان مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث بدأ التمهيد لعملية برشلونة منذ عام 1992، فالشراكة الأوروبية-المتوسطية لم تتبع من فراغ، ولكنها جسدت في واقع الأمر تفاعلات سياسية واقتصادية تمثلت فيما يعرف بمبادرات التعاون الأوروبي-المتوسطية.

107 جنكيز أكتار -الاتحاد من أجل المتوسط يطوق عضوية تركيا بأوروبا -الحياة 2008/7/16-نقلًا عن لبراسيون

2008/7/11

4) إمكانية إتباع السيناريو الأوروبي الروسي الذي تمثل بتوقيع اتفاقية شراكة وتعاون فضلاً عن سياسة الجوار، ونرى أنّ هذا الطرح هو السيناريو الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي مع روسيا عبر سياسة الجوار.

5) سياسة الباب نصف المفتوح التي تتعامل بها أوروبا مع تركيا مقصود بها أن تظل تسعى وتتقرب إلى أوروبا وتنفذ ما تطلبه وفي الوقت نفسه تبتعد تركيا بحجمها وقوتها عن الدول العربية والإسلامية حتى لا تزيدهم دعماً وما يترتب على هذا سلبياً بالنسبة إلى "إسرائيل" بصفة خاصة والمصالح العربية بصفة عامة، ومن ثمّ فقد كانت عملية التفاوض عملية مفتوحة -غير منتهية مع توقعات بأنّ تستمر مدة تتراوح بين العشر سنوات و15 سنة¹⁰⁸.

6) يرى بعضهم أن (لا) الأيرلندية على معاهدة لشبونة ستخدم مصلحة تركيا، فهي تتسجم مع أفكار تركية راسخة تعارض بنقل السيادة من تركيا إلى بروكسل أو غيرها. ولا شك في أن تعزيز تركيا علاقاتها باتحاد أوروبي منقسم على نفسه يسير. فمن الأسهل على تركيا تعزيز علاقاتها باتحاد أوروبي منقسم غير منقسم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وطلب مساندة بعض الدول لها مقابل رفض دول أخرى انضمامها. فكلما ازدادت الخلافات بين دول الاتحاد ازدادت الثغرات التي يمكن لتركيا أن تعبر منها إلى الاتحاد¹⁰⁹.

7) إمكانية رمي الحكومات الأوروبية وعلى رأسها فرنسا والنمسا وهولندا الكرة في ملعب شعوبها عن طريق اشتراط إجراء استفتاء شعبي لدى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي لتحديد رأيهم في قبول دخول تركيا أو رفضها، مع علمهم المسبق بأنّ الاستفتاء سيؤدي إلى رفض دخول تركيا الاتحاد لأسباب نفسية وتاريخية راسخة في ذهن الشعوب الأوروبية، وبذلك ترفع المسؤولية عن الحكومات بحجة أن الشعوب الأوروبية لا ترغب بدخول تركيا الاتحاد، وفي هذه الحالة لن يكون باستطاعة تركيا فعل الكثير خاصة أن بعض التقارير أشارت إلى أن غالبية الفرنسيين على سبيل المثال يرفضون انضمام تركيا. ورغم ما تتضمنه فرضية أن اتحاد أوروبا يرفض انضمام تركيا وأن قبوله المشروط ليس أكثر من حيلة ظرفية استوجبتهما تكتيكات إستراتيجية دولية، فإنّ من المؤكد أن تركيا حتى ولو لم تحقق حلمها الأوروبي، فإنها ستكون رابحة ومستفيدة على الأمد كلاً، ذلك أن قرار الاتحاد قبول انضمامها بعد تلبية قائمة طويلة وصعبة من الشروط، قد شكّل حافزاً وذريعة لدى النخبة السياسية الحاكمة في تركيا كي ترفع من سقف الإصلاحات المبرمجة، مما سيجعل

¹⁰⁸ Kristy Hughes, 'Turkey and the European Union; just another Enlargement/' <friends of europe.org/pdfs/Turkey and the European Union Working paper foE.pdf 2004

¹⁰⁹ سميح أدر، لا الأيرلندية تخدم تركيا -الحياة 2008/6/18 نقلاً عن: "ملييت" التركية / 6 / 2008

عملية الإصلاح والتخلص من انتهاكات حقوق الإنسان وحرية التعبير، وازدهار المجتمع المدني، ودفع اقتصادها إلى الأمام، تتم في أسرع وقت، فضلاً عن إمكانية إقرار دستور ديمقراطي جديد، ينهي العمل بقوانين تركز أولوية الدفاع عن نظام الدولة عوض الدفاع عن حقوق مواطنيها تتم في أسرع وقت ممكن، وهذا ما سيجعل من تركيا دولة مهمة في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط، وسيجعلها نموذجاً عالمياً للدولة التي تجمع بين الإسلام والتقدم والديمقراطية.

فعملية دمج تركيا في الاتحاد يتوقف على ثلاثة عوامل مهمة:

- أ - قدرة تركيا على مواصلة سياساتها الإصلاحية وتحديث قوانينها وأنظمتها للتأقلم مع القوانين والأنظمة الأوروبية. والعمل على إيجاد حلول جذرية للعديد من المسائل العالقة، وتحسين العلاقات مع الدول الأوروبية جميعها للحصول على إجماع حول انضمامها إلى الاتحاد، والتسلح بخيار الانضمام إلى الاتحاد كخيار استراتيجي لبناء تركيا والاندماج في المسيرة الأوروبية، وفي هذا المجال ينصح وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند تركيا بالتروي والصبر قائلاً: "الجواب التركي الصحيح هو الضغط والصبر والهدوء مع متابعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة للعضوية التي هي في الأحوال كلها تصب في المصلحة التركية وسيبقى أصدقاء تركيا إلى جانبها".¹¹⁰ بدوره ينصح جاك أتالي الأترك بالتركيز على الاتحاد وعمل (الواجبات المنزلية كلها على حد تعبيره) للوصول إلى العضوية أكثر من التركيز على الملاحظات القادمة من الخارج".¹¹¹
- ب - قدرة الاتحاد الأوروبي على التنازل عن بعض تحفظاته الخاصة بطبيعة تركيا وثقافتها وطبيعة الشعب التركي الذي يختلف -إلى حد ما- عن الشعوب الأوروبية من جهة قيمه وتقاليده وشعوره القومي، والتعامل مع الوضع التركي بطريقة خاصة، ولاسيما الاتحاد يتمتع بالقدرة على إدماج الآخر في صفوف الأوروبيين كما حصل مع شعوب أوروبا الشرقية التي حملت لمدة طويلة أفكاراً إيديولوجية تختلف اختلافاً جذرياً عن الأفكار الغربية التي أسست للاتحاد.
- ت - بناء جو من الثقة المتبادلة بين الجانبين، والتي تضررت بسبب الاتهامات الأوروبية الدائمة لتركيا بخرق حقوق الإنسان.
- ث - قدرة الاتحاد على التوفيق بين خلافات أعضائه حول انضمام تركيا، فأعضاء الاتحاد الأوروبي جميعهم يرغبون بتوطيد العلاقات مع تركيا والتعاون معها في المجالات جميعها، ولكن يبقى الخلاف بين الأعضاء حول شكل هذا التعاون، فمنح تركيا العضوية سيجعل الاتحاد أعباء كبيرة

Turkish Daily News, May30,2008 ¹¹⁰

Turkish Daily News, Ibid ¹¹¹

نظراً إلى حجمها الكبير والتفاوت بين الجانبين من ناحية التقدم والتطور، في الوقت الذي تصر فيه تركيا على العضوية الكاملة وأن يستبدل بها أي خيار آخر وهو ما يميز مسيرة النضال التركي للانضمام إلى الاتحاد في السنوات القادمة.

ج- قدرة تركيا على تبديد المخاوف الفرنسية وإقناعها بأن انضمامها لن يؤثر في وضع فرنسا داخل الاتحاد ولن يضر بمجرى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للعرب فعضوية تركيا في الاتحاد سيحمل دلالات كبيرة أهمها:

1. تغير مفهوم الإطار الجغرافي للاتحاد الأوروبي حسب ما نصت عليه اتفاقية روما التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة التي تحدد نطاق الاتحاد في القارة الأوروبية، وأن البلد الطامح في العضوية يجب أن يكون بالضرورة أوروبياً في جغرافيته الكلية، فدخل تركيا هو عملياً بمنزلة انخراط ودمج منطقة آسيوية في الاتحاد الأوروبي، وهذا سيعزز الآمال بإمكانية انضمام دول عربية إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.
 2. تغير في المفهوم الثقافي والديني، فدخل بلد مسلم يتميز بثقله الديمغرافي سيجعل الإسلام مكوناً حضارياً ودينياً في أوروبا، مكوناً يتلاقح مع المخزون الحضاري الأوروبي بكل حمولاته الدينية والثقافية.
 3. سيدفع دول المنطقة إلى الاقتداء بالتجربة التركية وتعمقها في دولهم عبر القيام بالإصلاحات الديمقراطية المطلوبة، وهذا ما أكده أردوغان بقوله: "إن نجاح تركيا كدولة إسلامية يمكن أن يجعلها قدوة لدول إسلامية أخرى".
 4. المرونة التي أبدتها حكومة حزب العدالة والتنمية في معالجة معظم القضايا التي تعترض مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد، ستصبح حالة عملية يجب أن يستفيد منها الحكام العرب في معالجة المشاكل التي تعترض دولهم للاندماج في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى. ومن هنا فلا بد من تعزيز العلاقات العربية التركية، فتركيا التي تنتهج سياسة تقارب مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، والوطن العربي سيتعاضم دورها في المنطقة وستتحول إلى صوت أوروبا في المنطقة العربية لتشكل جسراً بين الوطن العربي وأوروبا.
- ولا بد لنا نحن -العرب- من الاستفادة من التجربة التركية والإصلاحات التي قامت بها، واتجاهها نحو أوربية سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والافتتاح على الغرب وتحديث القوانين.

الملحق:

حالة التقدم في بعض الفصول، بما يتناسب والمعايير الأوروبية¹¹²:

فصل الإجازات	تقييم المفوضية الأوروبية في البداية	بدأ عرضه في	انتهى عرضه	فتح الفصل	إقفال الفصل	جمد الفصل
1-حركة البضائع الحرة	لا بد من بذل جهود كبيرة	2006/1/16	2006/2/24	-	-	/12/11 2006
2-حرية الحركة للعمال	من الصعب جداً تنفيذه	2006/7/19	2006/9/11	-	-	-
3-تأسيس شركات وحرية تقديم الخدمات	من الصعب جداً إقراره	/11/21 2005	/12/20 2005	/10/3 2005	-	/12/11 2006
4-حركة رؤوس الأموال	بحاجة إلى جهود كبيرة	/11/25 2005	/12/22 2005	-	-	-
6-قانون الشركات	بحاجة إلى جهود كبيرة	2006/6/21	2006/7/20	/6/17 2008	-	-
7-قانون الحقوق الفكرية	بحاجة إلى جهود كبيرة	2006/2/6	2006/3/3	/6/17 2008	-	-
8-قانون الشركات	بحاجة إلى جهود كبيرة	2006/6/21	2006/7/20	/6/17 2008	-	-
9-قانون الحقوق الفكرية	بحاجة إلى جهود كبيرة	2006/2/6	2006/3/3	/6/17 2008	-	-
10-السياسة التنافسية	من الصعب تبنيه	2005/11/8	2005/12/2	-	-	-
29-الاتحاد الجمركي	لا يتوقع حصول صعوبات	2006/1/31	2006/3/14	-	-	/12/11 2006
31-السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية	بحاجة إلى بذل جهود أكبر	2006/9/14	2006/10/6	-	-	-

http://en.wikipedia.org/wiki/accession_of_turkey_to_the_eu¹¹²

المراجع

الكتب

1. مالك مفتي-الجرأة والحذر في السياسة تركيا الخارجية--دراسات عالمية- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية-العدد 27-ص 13
2. محمد نور الدين -تركيا الصيغة والدور -دار رياض الرئيس -كاتون الثاني 2008
3. محمد مصطفى كمال - فؤاد نهرا -صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية -الأوروبية -مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت آب 2001
4. هيثم الكيلاني - تركيا والعرب دراسة في العلاقات التركية- دراسات إستراتيجية -العدد 6-ص 36-مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية -1996
5. لقمان عمر النعيمي -تركيا والاتحاد الأوربي دراسة لمسيرة الانضمام -مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية -2007

المجلات والصحف

1. أمين حطيط -الميزان العسكري 2008 -المجلة العربية للعلوم السياسية -العدد 20 خريف 2008 -ص158 وهذه الأرقام مأخوذة عن -International Institute for strategic studies-
The military balance 2008-(London;Routledg,2008)
2. إبراهيم البيومي غانم -الرؤية العربية لتركيا الجديدة -السياسة الدولية -العدد 169 تموز 2007 -المجلد 42 .
3. ابراهيم قره غول -ثقل تركيا يتخطى الإطار الإقليمي إلى الدولي -الحياة -2008/9/10 عن "يني شفق" التركية، 2008 /9/7
4. الاتحاد الأوربي يمد مظلتها باتجاه تركيا -الديمغرافيا وهاجس النفوذ السياسي -الرياض -26 كاتون الثاني 2005
5. أوسي-بعد انتخاب غل رئيساً: هل تركيا في حلم «جميل»؟! 02.09.2007-الحياة اللندنية

6. باتريك سيل - تركيا تجتاز عقبة على الطريق إلى أوروبا-المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب
9-11-1425-الموضوع [03]:الشرق الأوسط
7. بكر صدقي الحياة -2008/9/11
8. بعد سيطرة اردوغان غول.. تركيا الإسلامية الأوروبية وأزمة الهوية-الخليج الإماراتية
2007/9/1
9. بكر صدقي، عن رجل تركيا القوي الجديد إكر باشبوغ، الحياة -2008/9/11
10. حامد فضل الله -المسلمون والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني-المستقبل
العربي - العدد 350-نيسان 2008
11. جان ماركو -تركيا وأوروبا.. حانت ساعة الحقيقة-السياسة الدولية-العدد 159-كانون
الثاني 2005 -المجلد 40
12. جاتكيز أكثر -تركيا وهويتها السياسية المتنازعة- جريدة الحياة 2008/7/3 نقلًا عن
الفايننشال تايمز 2008/6/25
13. الجزيرة نت -من أوروبا -ثمن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي -2006/12/11
14. رضوان السيد -اتجاهات الإسلام التركي ومشكلات الفهم والاستقبال -الحياة 2008/8/5
15. عصمت بير كاند -حظر الأحزاب أمام القضاء التركي -الحياة -2008/7/9 عن
صحيفة "راديكال" التركية، 2008/6/3
16. عمرو الشويكي -استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية-السياسة الدولية العدد 157 تموز
2004 -المجلد 39-ص93
17. عزمي بشارة -الشرق الأوسط- 2007/5/15
18. عزمي بشارة -الحياة - 20 07/07/26
19. غاريت هاردنغ يو. بي. أي -التشكيك بجدوى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي-أنقرة-
2005/11/23م
20. غي سورمان - الليبرالية تعمل جيداً في أرض الإسلام -النهار -2007/7/31 (عن الفيغارو)

21. فكري محمد علي: بمناسبة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي -- مجلة الحرس الوطني: عسكرية 2005/11/01
22. سميح أدر، لا الإيرلندية تخدم تركيا -الحياة 2008/6/18 نقلاً عن: "ملييت" التركية 6/ 2008
23. شبكة الإخبار العربية -نقلاً عن معهد الإحصاء الأوروبي -وكالة كونا الكويتية
24. الشرق الأوسط - 2008/9/11 العدد 10880 -قبرص مفاوضات شاملة لإعادة توحيد الجزيرة تبدأ في أجواء حذر
25. طه اقيول - زيارة الرئيس التركي إلى أرمنييا تاريخية - الحياة - 08/09/03 // - عن «ملييت» التركية، 2008/8/1
26. مكة ديترت- حقوق الإنسان في تركيا نزوع قومي ضد الإصلاح- القنطرة -ترجمة فؤاد حجازي www.qantara.de/webcom/show-article.php/-c-340/-nr-30/i.html0
27. المجلة -العدد 65 - 2005/9/21
28. لماذا استمرت بصمة أتاتورك؟، مخاوف تاريخية وراء التردد في ضم تركيا للاتحاد الأوروبي 25. - المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب 1-25-1426 هـ الموضوع: عن كتاب "الاتحاد الأوروبي - شمال آسية" تأليف: أندرو مانغو.
29. النهار - 27/7/2007 افتتاحية "الإندبننت" ترجمة نسرين ناصر
30. محمد الأتاسي - الهوة التي تفصلنا عن النموذج التركي -النهار 2007/7/31
31. محمد حسين أبو العلا - هكذا أكتب باتريك بوكاتن -موت الغرب حقيقة مستقبلية ينتظرها العالم الثالث -الحياة -2008/7/13
32. مليحة بنسلي ألتونيسيك -الدبلوماسية التركية تضطلع بدور القوة اللينة في الشرق الأوسط - الحياة -2008/8/20 مترجمة عن "انسابت تركي" التركية، 2008/2
33. www.OCS.Syria.Org مركز الشرق -جمهورية شمال قبرص التركية

المراجع الأجنبية:

- BBC arabic.com –[http://news .bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world news id-2/10/2005](http://news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world_news_id-2/10/2005)
- Daily Miliget ،May 24 2008
- El Pais 8/11/2002
- Euro barometer 68, December, 2007 Turkey National Report .
- Euro barometer 67,field work; April –May 2007 ،publication November 2007 European parliament and own calculations -
- European Union 'From Below' in turkey –Paul kubiecek-paper presented for the biannual conference of the European Union studies Association –Austin TX, March 31-April 2 2005 -
- Fatma Yilmaz - sarkozy and EU s decreasing credibility-Turkish Weekly-16 June 2007
- Kristy Hughes,' Turkey and the European Union; just another Enlargement/'<friends of europe.org/pdfs/Turkey and the European Union Working paper foE.pdf2004
- Graham Bowley –Turkey; Austrians say no-Herald Tribune; October 6;2005
- Oya Memisoglu-EU Turkey relations and the new political context-Economic policy research foundation of turkey-june8,2007,Ankar
- Melmet Muftuler-Bac and Yaprak Gursoy, The EUs Common Foreign, Security and Defense Policies and the Turkish Perceptions -this paper is prepared for the international studies association annual - convention ، 25-29March 2008, sanfrancisco
- Semih Akcomak –Differences between the EU and Turkey greatly exaggerated-Europe Econo Monitor-Jul 1,2008
- TESEV Survey,2002
- UN World population Division: World population prospect
- UN World population Division:World population prospects-the 2002 revision and own calculations
- Survey led by Dr Hakan Yilmaz "Euro skepticism in turkey"0Booazici University

- **TURKEY relations IEU-European Information on Enlargement&Neighbourws-p130**
- **.The EUs Common Foreign, Security and Defense Policies and the Turkish Perceptions-**
- **Turkish Daily News (May30,2008**
- **The European Union 'From Below' in turkey –Paul kubiecek-paper presented for the biannual conference of the European Union studies Association –Austin TX, March 31-April 2 2005**
- **John A.Scherpereel-Is Turkey ‘European ،’and Does it really matter ?A consideration in light of recent Empirical data-draft prepared for presentation at the 49th annual meeting of international studies association ،San Francisco,CA, March 2008 .**
- **Turkish Daily News .june28,2008- Why are the new EU members against Turkey**
- **http://www.freedomhouse.org/inc/content/pubs/fiw/inc-country_detail.cfm?2007**
- **Reports without borders for press freedom-press freedom index release Tuesday 16 October 2007**
- **[http://en.wikipiedia.org/wiki/accession of turkey to the eu](http://en.wikipiedia.org/wiki/accession_of_turkey_to_the_eu)**
- **Herald tribune-February 8 2008**